

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت سكيكدة 1955
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

اقتصاد محلي 2 محاضرات وتمارين محلولة

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والمالية

من إعداد:
د: ركي أحسن

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتوى

الصفحة	العنوان	
01		مقدمة
05	دوال الاستهلاك الحديثة	المحور الأول
05	نظرية الدخل الدائم	اولا
06	نظرية كيزنيتز Kuznets في الاستهلاك	ثانيا
08	نظرية الدخل النسبي	ثالثا
11	نظرية الدخل النسبي	رابعا
12	نظرية دوره الحياة	خامسا
13	نظرية تأثير الاصول على الاستهلاك	سادسا
	أسئلة وتمارين	
15	دوال الطلب على النقود	المحور الثاني
15	تطور نظريات الطلب على النقد	
35	تحليل هيكس وهانس لسعر الفائدة	المحور الثالث
44	دراسة منحنى IS	اولا
36	دراسة منحنى LM	ثانيا
41	توازن التوازنين-التوازن الاقتصادي العام	ثالثا
47	مرونة الاجور وأثر سعر الفائدة على التوازن العام، و اثربيجو على الاستثمار	رابعا
49	أثر بيجو على الاستثمار	خامسا
	أسئلة وتمارين	
50	نماذج النمو الاقتصادي	المحور الرابع
50	نموذج هارد، ونموذج دومار	اولا
52	نموذج كالدور، ونموذج جون	ثانيا
58	نموذج روبنسون ونموذج سولو	ثالثا
65	الدورات الاقتصادية	المحور الخامس
65	تعريف الدورات الاقتصادية	اولا
66	مراحل الدورات الاقتصادية	ثانيا
69	انواع الدورات الاقتصادية	ثالثا
	أسئلة وتمارين	
89		المراجع

مقدمة:

الاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد يدرس أداء الاقتصاد ككل على المستوى الوطني أو الإقليمي. يركز على تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي، وكيفية تأثيرها على بعضها البعض، ويهدف إلى فهم سلوك الاقتصاد ككل، وتحديد القوى التي تدفعه، ووضع سياسات لتحسين أدائه.

نتطرق في مواضيع الاقتصاد الكلي 2 إلى ما يلي:

- .دوال الاستهلاك الحديثة
- دوال الطلب على النقود
- تحليل هيكس وهانس لسعر الفائدة مع الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الاقتصاد، مثل السياسة النقدية (التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة) والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب).
- نماذج النمو الاقتصادي
- الدورات الاقتصادية: التغيرات المتكررة في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك فترات النمو والانكماش.

المحور الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

تمهيد:

يعتبر تقديم كينز لدالة الاستهلاك الكلية حدثا هاما في تطور الاقتصاد الكلي وعنصرا هاما في الدخل -الانفاق، واعتبرت جزء هاما من الأدب الاقتصاد الكلي، وقد قوبل بتأييد من كثير من الاقتصاديين، وفي نهاية الأربعينيات واجه نموذجه بعض المشاكل على الرغم من أنه يتفق مع احصاءات المقطع المستعرض، ولا يتفق مع احصاءات السلاسل الزمنية، فقد افترض "كينز" أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل، وأن دالة الاستهلاك تكون مستقرة عبر السلاسل الزمنية ولكن هذان الفرضان غير صحيحان كما يتضح لاحقا.

1- نظرية الدخل المطلق "لكينز":

يعتبر النموذج الكلاسيكي أن الاستهلاك هو الجزء المتبقي من الدخل الوطني بعد تحديد مستوى الادخار، فإن النموذج الكينزي عكس ذلك تماما حيث يتم تحديد مستوى الاستهلاك لدى الأسر ثم الجزء المتبقي يوجه إلى الادخار، فكل عائلة تعتمد على توزيع الدخل المتاح بين الانفاق الاستهلاكي والادخار، فالإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل الجزء الأكبر مقارنة بالادخار وإذا تم تجميع العائلات فالدخل الشخصي هو الذي يوزع بين الاستهلاك والادخار، وبافتراض أن كل الأرباح تم توزيعها وفي ظل عدم وجود الدولة فإن الدخل الشخصي يتساوى مع الدخل الكلي المتاح ويتساوى بدوره مع الدخل الوطني. (صلاح، 2016/2015).

كان "كينز" أكثر دقة في توضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل، فالزيادة في الدخل المتاح سوف تؤدي إلى زيادة مطلقة في الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن نسبة ما يستهلك من الدخل المتاح تنخفض مع مرور الزمن، فزيادة الدخل لن تؤدي فقط إلى زيادة مطلقة في الادخار الشخصي، وأن النسبة بين الادخار والدخل سوف تزداد، وهذا راجع إلى أن إشباع الحاجات الضرورية للعائلة عادة ما تكون دافع أقوى من الدوافع الأخرى التي تؤدي إلى تجميع الثروة عن طريق الادخار، إلا أن الدوافع الأخيرة تكون أشد وأقوى بعد أن يكون قد حقق الفرد درجة من إشباع الحاجات الضرورية. وهذا

ما يسمى بالقانون السيكلوجي الأساسي، حيث يقضي هذا القانون أن الأفراد يميلون كقاعدة عامة في المتوسط إلى

زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما ازداد دخلهم، ولكن ليس بنفس الزيادة في الدخل. (بوتياره، 2016/2017)

مثال:

إليك الجدول التالي الذي يوضح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتعلق بمجموعة من الأسر.

جدول رقم :

السنوات	الدخل المتاح Y	الإنفاق الاستهلاكي C	الادخار S	C/Y	S/Y	C'
2018	0	400	-400	/	/	0.8
2019	1000	1200	-200	1.2	0.2-	0.8
2020	2000	2000	0	1.0	0	0.8
2021	3000	2800	200	0.93	0.06	0.8
2022	4000	3600	400	0.9	0.10	0.8
2023	5000	4400	600	0.88	0.12	0.8
2024	6000	5200	800	0.86	0.13	0.8

المصدر: من اعداد الباحث

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- علاقة طردية بين زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك. ولكن هذه العلاقة تناسبية بمعنى أن الزيادة في الدخل لا تؤدي إلى زيادة مطلقة في الاستهلاك حيث أن جزء منه يوجه إلى الادخار. فمثلاً زيادة في الدخل بـ 1000 تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بـ 800 وحدة والباقي يوجه إلى الادخار. فالعلاقة التناسبية يكن فيها الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ولا يتغير بتغير الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه (ديوليو، 1984)
- سنة 2018 يكون الاستهلاك 400 مليون وحدة نقدية بينما الدخل 0 مليون وحدة نقدية، وهو الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا بد منه للمعيشة، ويمول هذا الإنفاق باستخدام مدخرات سابقة أو الاقتراض، وهذا ما ينطبق سنة 2019 حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي 1200 مليون وحدة نقدية، وهو أكبر من الدخل الذي يساوي 1000 مليون وحدة نقدية فقط، ويطلق على الحالتين بالادخار السالب.
- سنة 2020 الدخل يساوي الإنفاق الاستهلاكي $Y=C=2000$ ، ولكن بارتفاع الدخل أعلى من ذلك في سنة 2021 إلى غاية 2024 يكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل، أي أن الأسر تدخر جزء من دخلها، ويطلق على هذه الحالة بالادخار الموجب.

- يمكن كتابة الدالة كما يلي $C=400+0.8.Y_d$

يمكن تلخيص نظريته فيما يلي:

وفق "كينز" أن الاستهلاك يكون تابعا للدخل بواسطة علاقة سببية خطية تمثل دالة الاستهلاك.

- دالة الاستهلاك دالة خطية. $C=Ca+c'.Y_d$

- الاستهلاك دالة في الدخل الموضوع تحت التصرف Y_d .

- ان دالة الاستهلاك دالة موجبة في الدخل تحت التصرف ويعني ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك c'

$$=MPC=\Delta c/\Delta y=(c_1-c_2)/(y_1-y_2)$$

والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل المتاح موجب وأقل من الواحد الصحيح. $c'<1$

- ان الميل الحدي للاستهلاك ثابت. $1>c'>0$

- ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل وانه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك ويعني ذلك ان دالة

الاستهلاك تتقابل مع المحور الراسي أي ان $C>0$

- Ca : الاستهلاك المستقل عن الدخل وهو الجزء من الاستهلاك غير مرتبط بالدخل المتاح أي استهلاك العائلات

عند ما يكون الدخل المتاح Y_d منعدما، وهو مستوى الاستهلاك الذي يضمن حد المعيشة حد الكفاف الذي لا

يمكن الاستغناء عنه ويتم تمويله من خلال اللجوء إلى ادخار الفترة الماضية أو الاقتراض.

التمثيل البياني لدالة الاستهلاك:

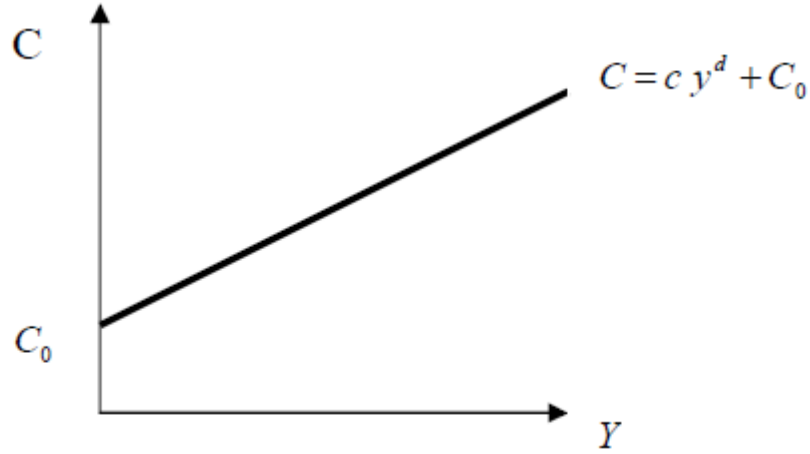
حسب كينز يتوقف الاستهلاك على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار،

حجم السكان، معدلات الضرائب، هيكل توزيع الدخول بين أفراد اتمع ... الخ إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد

الرئيسي للاستهلاك نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي (نمر، 2015/2014 جامعة ورقلة):

$$C=f(y)$$

الشكل رقم: دالة الاستهلاك الكينزية في الأجل القصير



$$C = C_a + c' \cdot Y_d$$

وهذا يعني أن الاستهلاك دالة سلوكية مستقرة تابعة للدخل التصرفي فقط، ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة من الدرجة الأولى وهي معادلة الخط المستقيم. وبقسمة طرفي المعادلة على Y_d نجد ما يلي:

$$\left(\frac{C}{Y} = \frac{C_0 + cY}{Y} = c + \frac{C_0}{Y} \right)$$

فالميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع مستوى الدخل كما تبينه العلاقة التالية، فعند اشتقاقها نحصل على ما يلي:

$$\frac{d\left(\frac{C}{Y}\right)}{dY} < 0 \Rightarrow \frac{d\left(c + \frac{C_0}{Y}\right)}{dY} = -\frac{C_0}{Y^2} < 0$$

أهم الانتقادات الموجهة لدالة كينز:

- دالة الاستهلاك من الشكل $C = C_a + c' \cdot Y_d$ تكون مقبولة في الاجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذه الدالة تكون غير واقعية إزاء بقاء الاستهلاك المستقل لا يساوي الصفر فالمدخلات السابقة تنفذ في الأجل الطويل كما أنه لا يمكن تمويله عن طريق الاقتراض.

- تعتبر الدالة الكينزية أن حجم الاستهلاك يتعلق بمستوى الدخل المتاح فقط، في حين أن الانفاق الاستهلاكي

يأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع والخدمات وهو ما تهمله دالة الاستهلاك الكلية. (الطيب، 2016/2015).

- أن الدخل المتاح يوزع فقط على العائلات، ولكن يتم توزيعه بعدة طرق فيوزع بين العائلات والمؤسسات

الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ... إلخ. وعليه فقد تم

إدخال عدة تحسينات على دالة الاستهلاك السابقة عن طريق اعتبار عدد من العوامل التي أدخلت في العلاقة

السابقة.

أدت الفروض التي تقوم عليها دالة الاستهلاك النظرية التي استخدمها كينز إلى قيام العديد من الدراسات

حول دالة الاستهلاك وفي نهاية الخمسينات أصبحت هناك نظريات جديدة مقترحة وهي:

2- نظرية "كينزنت" Kuznets في الاستهلاك:

قام بنشر تقديرات للدخل والناتج والانفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة 1869-1938 وقد

تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات والتي توصل إلى:

1- أثبت صحة افتراضات "كينز" حول دالة الاستهلاك خلال الفترة القصيرة وهي:

- وجود علاقة ثابتة وطردية بين C/Y .

- قيمة الميل الجدي للاستهلاك اقل من الواحد الصحيح.

ولكن الدراسات الطويلة التي قدمها لـ 10 سنوات إلى 30 سنة أثبت أن هناك تناسباً قريباً بين الاستهلاك والدخل تظهر

في الجدول التالي:

جدول رقم (1): لميل المتوسط للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1869-1913

السنوات	1869-1898	1884-1913	1904-1933
الميل المتوسط للاستهلاك C/Y	0.867	0.867	0.879

المصدر: سامي خليل، ص 1047.

وقد توصلت نتائجه إلى ما يلي:

- ليس هناك اختلاف كبير بين الاستهلاك والدخل - يوجد اختلاف بسيط، بمعنى لا يوجد اتجاه للميل المتوسط للاستهلاك لأن ينخفض بزيادة الدخل الموضوع تحت التصرف.

- C/Y الميل المتوسط للاستهلاك ثابتة لفترة طويلة من الزمن وهو يساوي الميل الحدي للاستهلاك

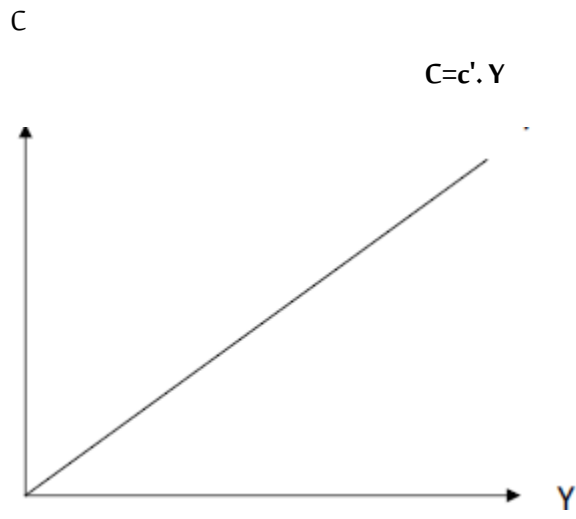
$$PMC = pmc$$

- Ca الاستهلاك المستقل عن الدخل يكون معدوم في الفترة الطويلة من الزمن بينما الفترة القصيرة يكون فيها أكبر من الصفر.

العلاقة بين الدخل Y والاستهلاك C علاقة تناسبية، فمهما زاد الدخل لن يؤدي ذلك إلى الزيادة في

$$C = c' \cdot Y$$

-



شكل 1

1- نظرية الدخل الدائم تقر باستقرار الميل الحدي للاستهلاك C' وليس التقلبات الدورية التي لوحظت بواسطة

Kuznets وأهمها:

- سبب الثبات الطويل الأجل للميل المتوسط للاستهلاك C/Y بعض المشاكل لنظرية الدخل المطلق

فانخفاض C/Y يعني زيادة في S/Y حسب نظرية الدخل المطلق، وقد حذر "هانس" أن الزيادة في

S/Y تؤدي إلى ركود طويل الأجل للاحتمال عدم وجود منافذ استثمارية كافية للمدخرات الزائدة

لنتجه مرة أخرى إلى تيار الانفاق. (خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية،

1994)

- $Ca=0$ ومنه $C=c'.Y$ وهذا يتفق مع احصاءات السلاسل الزمنية الطويلة الأجل.

- أيضا فإن $C=c'.Y$ لا تشرح التقلبات الدورية قصيرة الأجل لـ C/Y

ولهذا خلصت معظم النظريات على التمييز بين دوال الاستهلاك قصيرة الأجل والطويلة الأجل على أن:

دوال الاستهلاك طويلة الأجل هي التي يكون فيها:

- $C=c'.Y$ هي دالة متناسبة.

- C/Y الميل المتوسط للاستهلاك مستقرا أو ثابتا.

- $Ca=0$ الاستهلاك المستقل

- $C/Y=C'$ الميل الحدي للاستهلاك يتساوى مع الميل المتوسط للاستهلاك عند جميع مستويات الدخل.

وإنفاق المستهلكين يتجه الى التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

دوال الاستهلاك قصيرة الأجل يكون فيها:

- $C=ca+c'.Y_d$ دالة غير متناسبة.

- $Ca>0$ الاستهلاك المستقل عن الدخل أكبر من الصفر.

- $C/Y>C'$ الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك عند كل مستويات الدخل ،

ويتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل، ويكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

تشير دراسة "كينزثز" إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك خلال ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام لـ C/Y في

الفترة الطويلة وأن C/Y خلال انخفاض الأسعار كان أكبر من المعدل العام لـ C/Y .

2- نظرية الدخل النسبي المقارن Duesenbry

بنى الاقتصادي " ديزمبيري " نظريته حول الاستهلاك خلال الأجل الطويل نموذجه على فكرتين أساسيتين هما:

1- أن الأسر في سلوكها حول الانفاق الاستهلاكي تتأثر بعادات الانفاق للأسر المجاورة أو الأسر المماثلة لها في مستوى المعيشة.

2- سلوك الانفاق الاستهلاكي يتجه إلى أن يكون مكتسبا بالعادة فبمجرد أن يكون الأفراد معتادين على مستوى معين من المعيشة فهم يحاولون الإبقاء عليه رغم انخفاض دخلهم.

وقد كانت هذه النظرية أفضل نظرية بديلة لنظرية الدخل المطلق على الأقل لمدة من الزمن.

توضيح معنى الدخل النسبي:

تؤكد هذه النظرية طبيعة التقليد والمحاكاة فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الذي يتوقف على دخل الأسر المجاورة وليس على أساس الدخل المطلق.

وفقا لهذه النظرية فإن دخل أسرة إذا ارتفع دخلها بنفس النسبة لدخول الأسر الأخرى التي تماثلها فإن تقييم دخلها بين الاستهلاك والإدخار لن يتغير فوضعا النسبي على مقياس الدخل لم يتغير يعني ذلك أن الدخل المطلق يرتفع فإن كل من الاستهلاك المطلق والإدخار المطلق يرتفع بنفس النسبة فنسبة الدخل الموجه إلى الاستهلاك لا تتغير كذلك نسبة الدخل التي توجه على الإدخار لا تتغير. كذلك الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير.

فلو أن دخل الأسرة لم يتغير وحدث تغير في دخل الأسر المجاورة أو المماثلة نحو الارتفاع فوفقا لهذه النظرية فإن تدهور الوضع النسبي لدخلها يؤدي على زيادة نسبة دخلها الموجه إلى الاستهلاك على حساب الإدخار على الرغم من عدم تغير دخلها المطلق.

وقد أظهرت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن الزوج الذين دخلهم يساوي 5000 دولار تنفق أقل في المتوسط من أسر البيض بنفس الدخل، وهذا راجع إلى أن أسر الزوج تعيش في منطقة الزوج حيث يعتبر هذا الدخل 5000 دولار مرتفع نسبيا لبقية الأسر المجاورة عكس أسر البيض.

والخلاصة أن العائلات تتأثر بالجيران فأصحاب الدخل المنخفض تقلد وتحاكي ولو تطلب ذلك إنفاق جميع دخلهم وغذا كان غير كافي تلجأ على الاقتراض أو وسائل أخرى لعدم التقليل من قيمتهم الاجتماعية.

- الاستهلاك C لا يعتمد على الدخل المطلق فهو يعتمد على نمط الاستهلاك الموجود في المحيط.
- اعتياد الأفراد على مستوى معين من المعيشة فإنهم يسعون على المحافظة على مستوى انفاقهم بالرغم من تقلبات الدخل.
- اعتمد كينز في دراسة دالة الاستهلاك $C=F(Y_d)$ على ربط الاستهلاك خلال فترة معينة على دخل نفس الفترة Y_t وقد اعتبر أن هذه الفرضية ضيقة النظرة لأن الاستهلاك يتأثر بدخل الفترات الماضية فالعمال مثلا يتقاضون أجور خلال فترة معينة عادة الشهر وليس في بداية الشهر وبالتالي يمكن كتابة ما يلي:

$$C_t = F_c(Y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, y_{t-n})$$

ففي حالة وجود علاقة خطية بين الاستهلاك في الفترة الجارية C_t ودخول الفترات الماضية فإن تابع الاستهلاك في الفترة القصيرة يكتب كما يلي:

$$C_t = C_a + c \cdot Y_{t-1} + C' \cdot y_{t-2} + \dots + C' \cdot y_{t-n}$$

باعتبار دخول الفترات الماضية متساوية ولها قيمة مشتركة Y فإننا نعود إلى الدالة:

$$C_t = C_a + c' \cdot Y_{t-n}$$

يرى "ديزميري" الاستهلاك الحاضر C_t هو تابع للدخل الأكبر ارتفاعا الذي توصل اليه الافراد في الماضي والدخل في الفترة الجارية.

$$C_t = b' \cdot Y_0 + c' \cdot Y_t$$

Y_0 : الدخل الأكثر ارتفاعا الذي تم التوصل إليه في الماضي.

Y_t : دخل الفترة الجارية.

C' : الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري

b' : الميل الحدي للاستهلاك للدخل الأكثر ارتفاعا.

إذا كان Y_0 دخل الفترة الماضية أي Y_{t-1} وبالتالي يمكن كتابة الدالة الآتية:

$$C_t = b' \cdot Y_{t-1} + c' \cdot Y_t$$

نلاحظ أن $b' \cdot Y_{t-1}$ تحل محل $Ca\%$ وهو التابع الخطي في الفترة القصيرة وتكون في حالة زيادة مستمرة غير مستقلة.

ظلت هذه النظرية نظرية هامة في الاستهلاك ثم أصبحت في المرتبة الثانية بعد نظرية دورة الحياة وأثر الموجودات

على تابع الاستهلاك وهناك سببان لذلك هما:

- رفض كثير من الاقتصاديين قبول فكرة أن الأفراد يبنون قراراتهم الاستهلاكية على عوامل غير رشيدة

فالأفراد خلال تعظيم منفعتهم لا يولون نظرة هامة إلى محاكات السلوك المبني على العادات والمحاكاة

والتقليد.

- فسر Dusenberry الاختلاف في الانفاق الاستهلاكي بين البيض والزنج على أن أسر الزنج تتمتع

بدخل أعلى مقارنة ببقية أسر الزنج وبالتالي تدخر نسبة أعلى من دخلهم مقارنة بالأسر البيض

أصحاب نفس المستوى من الدخل والذين يميلون على استهلاك أكبر وكان هذا التفسير ممكن إلى أن

جاء Friedman و Tobin حيث أقام وجهة نظر جديدة قوية تفسر الاختلاف بين أسر البيض والزنج

من نفس الدخل على أساس الاختلاف في الثروة فأسر البيض لهم ثروات أكبر من أسر الزنج وبالتالي

فإن الادخار لديهم قليل عكس أسر الزنج الذين لهم ثروات أقل.

3- نظرية الدخل الدائم:

أضاف Friedman فكرة جديدة في طرحه للعلاقة الموجودة بين الاستهلاك والدخل حيث أدخل مفهومين هما: الدخل

الدائم والدخل العابر، والاستهلاك الدائم والاستهلاك العابر أو الانتقالي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الدخل الدائم Y_p : هو الدخل العادي الذي تتوقع الأسر الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية بمعنى الدخل المتحصل عليه بصفة دائمة "الدخل الثابت" يمكن التوقع أو التنبؤ به، فالميل الحدي للاستهلاك لهذا الدخل يكون ثابتا. كما أن دخول الفترات الماضية تؤثر في الاستهلاك الجاري ولكن تتقلص درجة تأثيرها على الاستهلاك الحاضر مع مرور الوقت ف Y_{t-1} له تأثير أكبر C_t على Y_{t-5} مثلا.

الدخل العابر أو الانتقالي: Y_{tr} وهي المبالغ التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تضاف إلى الدخل الدائم أو تطرح منه وهي تشمل كافة الدخول غير الثابتة مثل التغيرات المؤقتة في الدخل نتيجة بعض العوامل مثل التقلبات الدورية والموسمية، إضافة على الدخول غير الثابتة أو العشوائية.

الاستهلاك الدائم: C_p وهي النفقات العادية للمستهلك

الاستهلاك العابر: C_{tr} وهي النفقات العابرة أو غير المتوقعة.

$$Y_t = Y_p + Y_{tr}; Y_p = Y_t - Y_{tr}$$

$$C_t = C_p + C_{tr}; C_p = C_t - C_{tr}$$

C_t : الاستهلاك الجاري، Y_t : الدخل الجاري.

توجد علاقة تناسبية بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم.

$$C_p = C' \cdot Y_p$$

C' : الميل الحدي للدخل الدائم.

فالعلاقة بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم ثابتة، أي أن نسبة الدخل الدائم على الاستهلاك الدائم ثابتة وهو يتفق مع كل من Kuznets و Duesenberry ولا يتفق مع "كينز" حول أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة.

ويرى أيضا عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي حيث أنه غير معروف ولا يمكن التنبؤ به. فالميل الجدي للاستهلاك للدخل العابر $=0$ وأن الميل المتوسط للدخل العابر $=0$ وبالتالي فالتغير في الدخل يذهب إلى التغير في الادخار عند حدوث تغير في الدخل العابر. ويؤدي ذلك على تقلبات قصيرة الأجل على تابع الاستهلاك أو الادخار وهذه الاختلالات لا تؤثر على تابع الاستهلاك في الفترة الطويلة ويبقى كل من الدخل الدائم والاستهلاك الدائم ثابتين مع تساوي كل من الميل الجدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك لأن $Ca=0$.

5- نظرية دوره الحياة:

ملخص هذه النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة فقط أو على دخل الفترات الماضية، وإنما يمكن أن يعتمد أيضا في استهلاكه على توقعاته المستقبلية أو تنبؤاته فيما يخص الدخل، فإذا توقع أن دخله سيزداد مستقبلا فإن استهلاكه يتجه إلى التزايد.

$$C = F(Y_{t+1}, Y_{t+2}, Y_{t+3}, \dots, Y_{t+n})$$

فإذا تأكد أن دخله سيزداد فإن المستهلك يزيد من استهلاكه الجاري، ويذهب Modigliani إلى أبعد من ذلك فغذا كانت النظرية الاقتصادية للمستهلك على المدى البعيد وتكون تنبؤاته عن الدخل تغطي الفترات المستقبلية حتى آخر فترة في حياته سيتجه المستهلك إلى توزيع استهلاكه على مجموعة من الفترات اللاحقة بحيث يحقق أكبر منفعة ممكنة.

$$U = U(C_0, C_1, C_2, \dots, C_n)$$

المستهلك يحقق أعلى منفعة ممكنة تحت قيد الدخل أو الميزانية، وتنظر هذه النظرية إلى الادخار على

أنه مبني على رغبة الأفراد توفير الاستهلاك وقت كبير السن.

$$C = a' \cdot w_r + c' \cdot Y_L$$

w_r : الثروة

a' : الميل الجدي للاستهلاك من الثروة

٧٤: الدخل من العمل

c': الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل

دخل العمل هو الدخل الذي يكتسب من دخل عوامل الإنتاج الأخرى.

فاستهلاك الفرد يكون ثابتا عبر سنوات الحياة كما أن الانفاق الاستهلاكي انما يمول بواسطة دخل عمل سنوات الحياة مضافا اليه الثروة الأولية، كما ان الانفاق الاستهلاكي الجاري يتوقف على الثروة الحالية وعلى دخل عمل سنوات الحياة.

ونقد هذه النظرية أن المدخرات تحصل على فائدة دينار اليوم وليس دينار الغد فدينار اليوم يمدنا بأكثر من دينار المستقبل كما أن عدم تأكد بطول سنوات الحياة للفرد إضافة الى ترك ميراث للورثة فهم لا يخططون للاستهلاك كل مواردهم عبر سنوات الحياة، كما يجب الأخذ في الاعتبار تكوين الاسر عبر سنوات الحياة فجزء من الاستهلاك يخصص للأولاد، كما لا يستطيع أن يعلم الفرد بدخل عمل سنوات الحياة وانما يتنبأ بها.

6- نظرية تأثير الأصول على الاستهلاك:

الدخل الذي يحصل عليه المستهلكون خلال نهاية كل فترة زمنية ما لا تشكل المصدر الوحيد للاستهلاك فتوجد هناك اصول تكون كما يلي:

- موجودات نقدية على شكل مخزونات سائلة أو ايداعات مصرفية لأجل قصير - ودائع تحت الطلب ودائع لأجل.
- موجودات حقيقية مثل المباني والاراضي، وأصول أخرى.
- موجودات مالية كلاسهم والسندات.

وهناك من يفترض على تحويل هذه الأصول إلى نقود سائلة لا يتم بسرعة خصوصا إذا كان الاقتصاد في حالة أزمة يحتاج بعض الوقت ومهما يكن الاثر فإن الموجودات لها تأثير على الاستهلاك. وبالتالي فالزيادة في هذه الموجودات لها تأثير على الاستهلاك حتى لو بقي الدخل ثابت دون تغيير خلال بعض الفترات.

وملخص هذه النظرية أن الدخل الجاري لا يشكل المصدر الوحيد للاستهلاك فحيازة أصول نقدية سائلة أو في شكل ودائع مصرفية أو في شكل أصول مالية أو أصول عينية مثل العقارات ...الخ. فهي يمكن أن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة بالنسبة للأرصدة النقدية أو عن طريق تسيلها بالنسبة للأرصدة الأخرى رغم صعوبة تسيلها، لكن أنه مجرد كسبها قد يؤدي ببعض المستهلكين إلى تقليل الادخار

وتوجيهه ناحية الاستهلاك، فوجود أرصدة متراكمة صافية تؤثر على الاستهلاك شأنه شأن الدخل المتاح، فالعائلات يكون ميلهم للإنفاق دخولهم الحقيقية أكبر كلما كان لديهم ثروة صافية أكبر.

$$C_t = b \cdot Y_t + d \cdot A_t$$

C_t : استهلاك الفترة t

Y_t : الدخل المتاح للفترة t

A_t : قيمة الأصول الصافية في بداية الفترة t

b : الميل الحدي للاستهلاك الدخل الجاري

d : الميل الحدي للاستهلاك الأصول الصافية المتراكمة

أسئلة وتمارين تطبيقية

تمرين 01:

1- ما هي الإضافات التي جاءت كل من النظريات التالية مقارنة بنظرية الدخل "لكينز":

- نظرية Kuznets
- نظرية الدخل الدائم Friedman
- نظرية Duesenberry
- نظرية تأثير الأصول على الاستهلاك
- نظرية دوره الحياة

الاجابة:

1- بالنسبة لـ Kuznets: أثبت صحة افتراضات "كينز" حول دالة الاستهلاك خلال الفترة القصيرة، أما في الاجل

الطويل تكون غير صحيحة وخصائصها هي:

- $C = c' \cdot Y$ هي دالة متناسبة.
- C/Y الميل المتوسط للاستهلاك مستقرا أو ثابتا.
- $Ca=0$ الاستهلاك المستقل
- $C/Y = C'$ الميل الحدي للاستهلاك يتساوى مع الميل المتوسط للاستهلاك عند جميع مستويات الدخل.
- وإنفاق المستهلكين يتجه الى التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

2- بالنسبة لـ Friedman يتفق مع كل من Kuznets و Duesenberry ولا يتفق مع "كينز" حول أن الميل المتوسط

للاستهلاك أكبر من الميل الجدي للاستهلاك في الفترة القصيرة.

3- بالنسبة لنظرية Duesenberry: قدم توسيع لمفهوم الدخل وافتراض عوامل غير موضوعية تتحكم في الاستهلاك.

4- النسبة لنظرية تأثير الأصول على الاستهلاك تقر بوجود أرصدة متراكمة صافية تؤثر على الاستهلاك شأنه شأن الدخل المتاح.

5- بالنسبة لنظرية دوره الحياة أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة فقط أو على دخل الفترات الماضية

تمرين 02:

إذا أعطيت لك دالة الاستهلاك الكينزية التالية:

$$C = 2600 + 0.8Y_d$$

- 1- حساب الميل المتوسط للاستهلاك
- 2- هل ينسجم السلوك الاستهلاكي لهذه الدالة مع القانون النفسي الكينزي، وماهي خصائص هذه الدالة؟
- 3- في الدالة السابقة إذا كانت $C_a = 0$ حساب الميل المتوسط وهل ينطبق ذلك مع الأبحاث التي قام بها Kuznets وماهي خواص هذه الدالة؟
- 4- مثل الدالتين السابقتين في رسم بياني موحد.

الاجابة:

1- $C/Y = 2600/y + 0.8y/y =$ الميل المتوسط للاستهلاك بإعطاء قيم للدخل نحصل على الميل المتوسط للاستهلاك عند كل قيمة.

- $Y = 1000 \quad c/y = 2600/1000 + 0.8 = 2.6 + 0.8 = 3.4$
- $Y = 1200 \quad c/y = 2600/1200 + 0.8 = 2.96$
- $Y = 1400 \quad c/y = 2600/1400 + 0.8 = 2.65$
- $Y = 1600 \quad c/y = 2600/1600 + 0.8 = 2.42$

- ينسجم السلوك الاستهلاكي لهذه الدالة مع القانون النفسي الكينزي بما أن الميل المتوسط للاستهلاك موجب ويتناقص وأكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

2- خصائص هذه الدالة: C دالة الاستهلاك دالة خطية. $C = C_a + c' \cdot Y_d$

- الاستهلاك دالة في الدخل الموضوع تحت التصرف Y_d .

- أن دالة الاستهلاك دالة موجبة في الدخل تحت التصرف ويعني ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك c'

$$= MPC = \Delta c / \Delta y = (c_1 - c_2) / (y_1 - y_2)$$

والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل المتاح موجب وأقل من الواحد الصحيح. $c' < 1$

- ان الميل الحدي للاستهلاك ثابت. $c' > 0$
- ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل وانه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.
- Ca : الاستهلاك المستقل عن الدخل وهو الجزء من الاستهلاك غير مرتبط بالدخل.
- $Ca=0$ تصبح الدالة من الشكل

$$C = 0.8Y_d$$

الميل المتوسط للاستهلاك يتساوى مع الميل الحدي للاستهلاك، وهي دالة متناسبة بمعنى أن زيادة الدخل بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الاستهلاك بنفس الوحدة

$$mpc = MPC = \Delta c / \Delta y = (c_1 - c_2) / (y_1 - y_2) = 0.8$$

3- خواص هذه الدالة:

- C/Y الميل المتوسط للاستهلاك ثابتة لفترة طويلة من الزمن وهو يساوي الميل الحدي للاستهلاك
 $PMC = pmc$
- Ca الاستهلاك المستقل عن الدخل يكون معدوم في الفترة الطويلة من الزمن بينما الفترة القصيرة يكون فيها أكبر من الصفر.
- العلاقة بين الدخل Y والاستهلاك C علاقة تناسبية، فمهما زاد الدخل لن يؤدي ذلك إلى الزيادة في الاستهلاك وبالتالي: $C = c' \cdot Y$
- 3- التمثيل البياني: راجع المحاضرة.

تمرين 03:

لتكن لديك نسبة استهلاك الدخل الدائم $K=0.5$

1- حدد مستويات الدخل الدائم الموافقة لمستويات الدخل العابر والجاري حسب الحالات التالية:

- الفترة 01: $Y_c = 500$ $Y_t = 50$
- الفترة 02: $Y_c = 550$ $Y_t = 30$
- الفترة 03: $Y_c = 600$ $Y_t = -20$
- الفترة 04: $Y_c = 700$ $Y_t = 50$
- الفترة 05: $Y_c = 900$ $Y_t = 60$

2- فرضا ان الاستهلاك مرتبط بالدخل الدائم قم بحساب الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك؟

الاجابة:

- تعتبر دالة الاستهلاك دالة نسبية فالتغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك

بنفس النسبة فالميل الحدي للاستهلاك ثابت عبر الزمن ويساوي الميل المتوسط للاستهلاك.

- حساب مستويات الاستهلاك:

$$Y_c = Y_p + Y_t \rightarrow Y_p = Y_c - Y_t = 500 - 50 = 450$$

$$Y_p = Y_c - Y_t = 550 - 30 = 520$$

$$Y_p = Y_c - Y_t = 600 + 20 = 620$$

$$Y_p = Y_c - Y_t = 700 - 50 = 650$$

$$Y_p = Y_c - Y_t = 900 - 60 = 840$$

لدينا:

$$C_p = K \cdot Y_p = 0.9 \cdot 450 = 405$$

$$C_p = K \cdot Y_p = 0.9 \cdot 520 = 468$$

$$C_p = K \cdot Y_p = 0.9 \cdot 620 = 558$$

$$C_p = K \cdot Y_p = 0.9 \cdot 650 = 585$$

$$C_p = K \cdot Y_p = 0.9 \cdot 840 = 756$$

- حساب الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك

$$- \text{PMC} = \text{pmc} = C/Y = 405/450 = 0.9$$

$$- \text{PMC} = \text{pmc} = C/Y = 468/520 = 0.9$$

$$- \text{PMC} = \text{pmc} = C/Y = 558/620 = 0.9$$

$$- \text{PMC} = \text{pmc} = C/Y = 585/650 = 0.9$$

$$- \text{PMC} = \text{pmc} = C/Y = 756/840 = 0.9$$

يتضح تساوي الميل المتوسط مع الميل الحدي

تمرين 04:

ليكن لدينا فرد اقتصادي أن متوقع مدة حياته تصل الى 50 سنة، وأن هذا الفرد يمكن ان يمتلك ثروة نقدية معينة W_t في الفترة T . وان دخله السنوي Y_t ناتج عن العمل. وفي التقاعد يكون عند R سنة.

- 1- الى أي نظرية يمكن ان تصنف دالة الاستهلاك في هذه الحالة؟ قم بتشكيل دالة الاستهلاك؟
- 2- احسب الميل المتوسط للاستهلاك في حالة $T=55; W_t=220; R=32; Y_t=450$
- 3- احسب الميل المتوسط للاستهلاك في حالة ارتفاع الدخل الى 700 مع بقاء الثروة ثابتة.
- 4- احسب الميل المتوسط اذا اكان الدخل يساوي 1000 والثروة أصبحت 520. علق على النتائج المتوصل اليها.

تمرين 05:

ليكن لدينا اقتصادا تستهلك فيه العائلات في المتوسط وعلى المدى الطويل 80 % من دخلها.

في الفترة $(t=1)$ ، قدر الدخل الدائم بـ 1000 ويرتفع بنسبة 10 % سنويا.

في الفترات الموالية تمت ما يلي:

الفترات	1	2	3	4	5	6
الدخل	950	1000	1160	1381	1564,1	1660,5
الاستهلاك	790	890	958	1044,8	1181,3	1308,5

المطلوب:

- 1- احسب كل من الدخل الحقيقي العابر، الدخل الحقيقي الدائم، الاستهلاك العابر والاستهلاك الدائم.
- 2- احسب كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي لاستهلاك الدخل الحقيقي العابر في المدى القصير.
- 3- احسب الاستهلاك في حالة الميل الحدي للاستهلاك الدخل الحقيقي العابر يساوي الميل الحدي للاستهلاك للدخل الحقيقي الدائم.
- 4- قم بمقارنة النتائج مع الاستهلاك الملاحظ.

تمرين 06:

يمكن صياغة السلوك الفردي للعائلات من خلال دالة الاستهلاك التالية:

$$C_i = bY_i - b' \frac{Y_i^2}{Y}$$

حيث: Y_i دخل العائلة i . الدخل المتوسط $\bar{Y}$ معلمات b, b'

المطلوب:

- 1- هل تشير هذه الى فرضية الدخل النسبي؟ علل اجابتك.
- 2- ما هو الشرط الاساسي لكي يكون الميل الحدي للاستهلاك موجب؟ وهل هو ثابت؟
- 3- ما هو شرط ثبات الميل المتوسط؟

تمرين 07:

أجب بنعم أو لا مع تعليل الاجابة على ما يلي:

1-طبقاً لنظرية الدخل النسبي :

-الميل المتوسط للاستهلاك ثابت.

-الميل المتوسط للاستهلاك دائم ا يتزايد.

-الميل المتوسط للاستهلاك دائم ا يتناقص.

-يتغير الميل المتوسط للاستهلاك إذا كان هناك تذبذب في مستوى الدخل.

2-وفقاً لنظرية الدخل الدائم:

-تُدخر كل زيادة في الدخل الدائم.

-تستهلك كل زيادة في الدخل الدائم.

-تُدخر كل زيادة في الدخل الانتقالي.

-تستهلك كل زيادة في الدخل لانتقالي.

3-طبقاً لنظرية الدخل النسبي، أي العبارات التالية صحيحة:

- إذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع فإن الميل المتوسط لاستهلاكهم مرتفع.
- إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع فإن الميل المتوسط لاستهلاكهم منخفض.
- إذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع فإن ادخاره مرتفع.
- إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع فإن ادخاره مرتفع.

4-طبق أ لنظرية دورة الحياة أي العبارات صحيحة :

-تنظر نظرية دورة الحياة الى تخطيط الأفراد لاستهلاكهم وادخارهم طول فترة الحياة.

-الاستهلاك يعتمد على فترة العمل بينما الادخار يعتمد على فترة التقاعد.

-دالة الاستهلاك ترتبط بالدخل في فترة معينة.

-تستهلك كل زيادة في الدخل الدائم وتُدخر كل زيادة فيه.

تمرين 08:

أي من البيانات التالية التي تدعم نظرية الدخل المطلق.

أ-

500	480	460	440	420	400	الدخل المطلق
450	432	414	396	378	360	الاستهلاك

ب-

480	450	420	390	360	الدخل
560	520	480	440	400	الاستهلاك

الإجابة:

تمرين 09:

-إذا علمت أن

$$C=0.80Y_d+0.10W$$

والدخل المتاح حالياً عند 400 بينما الثروة الحقيقية هي 400.

1- ما الذي يحدث للميل المتوسط للاستهلاك إذا زاد الدخل المتاح الى 700 مع عدم تغير الثروة الحقيقية؟

2- ما الذي يحدث للميل المتوسط إذا زاد الدخل المتاح الى 700 وزادت الثروة الحقيقية الى 580؟

المحور الثاني: دوال الطلب على النقود

تمهيد:

تحدد كمية النقود في الاقتصاد تبعا للعرض والطلب على النقود ففي ظل سعر الصرف الثابت فإن الطلب على النقود هو المحدد لكمية النقود، أما في ظل سعر الصرف المرن فإن عرض النقود يعتبر احدى المحددات لكمية النقود المتداولة وفي هذه الحالة فإن التغير في الطلب على النقود كأصل كامل السيولة لا تؤدي إلى التغير في أسعار الصرف.

1- تطور نظريات الطلب على النقد

جاءت دراسات في القرن السادس عشر فقد تحدث "جون بودا" الذي أرجع سبب ارتفاع الاسعار الى زيادة الكمية المعروضة من النقود المتداولة، كذلك "ريكاردو" تحدث عن وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة ومستوى الاسعار.

1- النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود:

تعتبر من أهم الأسس الفكرية والاقتصادية ولولها لما استقل علم الاقتصاد عن العلوم الاجتماعية، فالتوازن في الاقتصاد الكلي حسب النظرية الكلاسيكية يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالموارد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الانتاج والأذواق هذا التوازن يحدد حجم الانتاج يؤدي الى تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار. ووفقا لهذه النظرية فإن تصورهم للمنطقات الفكرية (الفرضيات) التي تساعدنا في فهم دوافع الطلب على النقود تتركز على ما يلي:

- أن التغير في عرض النقود على أنه المتغير الوحيد المؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي يظهر في

المستوى العام للأسعار، ومعنى ذلك أن الزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى زيادة الأسعار بنفس

النسبة والعكس صحيح، حيث أن: $\Delta M_s = \Delta P$

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، ومعنى ذلك أنه لا توجد بطالة فجميع العمال سيجدون عملا،

فهم يعارضون فكرة البطالة (لماذا) مستندين في ذلك على مرونة الأجور، فزيادة عرض القوى العاملة

ستدفع بالأجور إلى الانخفاض مما يعني زيادة الربح المنتجين وبالتالي توسعهم في مشاريع جديدة تستوعب أيدي عاملة جديدة... وهكذا.

- اعتمادهم على قانون ساي (Say's Law) في الأسواق أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، تلقائية النظام الاقتصادي في التوازن مستمرا بين العرض والطلب، وبالتالي فإن الدخل الذي لا ينفق في شراء سلع الاستهلاك ينفق على شراء سلع الاستثمار، وأن كل ادخار ستوجه إلى الاستثمار.
 - أن العرض هو المحرك الرئيسي في الاقتصاد، بمعنى أنه في مرحلة التشغيل الكامل، لأن أي زيادة في الإنتاج لن تؤدي إلى نقص الطلب وسيدفع ذلك بالمنتجين إلى التنافس باستغلال عناصر الإنتاج.
 - ثبات سرعة تداول النقد على المدى القصير وذلك لأنها تتعلق بعوامل مؤسسية خاصة بطبيعة وأنظمة التعامل في مؤسسات المجتمع المختلفة ومنها: أنظمة الدفع -طريقة استلام وتسليم الأجور والرواتب -وعادات المجتمع، مدى التعامل بالدين؛ مدى الوعي المصرفي. ومجموع هذه المتغيرات ثابتة على المدى القصير وتغيرها يحتاج إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية أو تغيير النمط المعيشي والنفسي لأفراد المجتمع.
 - يفترض الكلاسيك ثبات الإنتاج (y) وذلك لأنه في مرحلة الاستخدام الكامل لموارد المجتمع وهو يتحدد بعوامل حقيقية مثل اليد العاملة، رأس المال المستخدم في العملية الانتاجية، والتقدم التكنولوجي، وأنه اقتصاد حقيقي لا تؤثر فيه النقود بل يتأثر بعوامل حقيقية، وأن النقود تؤثر على الأسعار نفسها (الأسعار النسبية)، كما يتم الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، فالمستويات العامة للأسعار تتحدد بالعوامل الحقيقية بينما الأسعار النسبية للسلع فتحدد بعوامل نقدية.
- وفيما يخلص نظرت المدرسة الكلاسيكية للنقد فقد تم صيغة صيغتان تبحثن في دوافع الطلب على النقود، الأولى صيغة فيشر للمبادلات والثانية صيغة الأرصدة النقدية أو صيغة كمبردج كما يتبين ذلك فيما يلي:

1-1- معادلة "فيشر": Fisher Exchange Theory

استند الاقتصاد الأمريكي "فيشر" في عرضه لنظريته على صيغة التبادل "The equation of exchange" في كتابه "The purchasing power of money" عام 1911، والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود (عرض النقد)

والإنفاق على السلع والخدمات ($y \times p$) أو ما يسمى بالدخل الاسمي، حيث افترض أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإجراء المبادلات الاقتصادية فهي وسيط في المبادلات فقط، وبما أنها لا تطلب لذاتها فإنه حتما ستنفق عاجلا أو آجلا وبما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

هي معادلة رياضية تنص على أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها (متوسط عدد المرات التي يتم استعمال وحدة نقدية فيها خلال فترة محددة) تساوي الحجم الكلي للمبادلات مضروبا في متوسط الأسعار. فهي تفيد أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار.

وأن مجموع الإيرادات الكلية من السلع والخدمات للمجتمع تتساوى مع مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة، ومن هذا الطرح فإنه وصل إلى ما يلي:

$$\text{قيمة مبيعات المجتمع من السلع والخدمات} = \text{قيمة مشتريات المجتمع من السلع والخدمات}$$

$$\text{الحجم المادي للسلع} \times \text{أسعارها} = \text{عدد النقود المملوكة} \times \text{عدد مرات الشراء}$$

$$\text{الإنتاج والخدمات} \times \text{مستويات الأسعار} = \text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها}$$

$$Y \times P = M \times V$$

بحث "فيشر" في نظريته على تبرير العلاقة بين تيار الإنتاج وتيار الإنفاق في الاقتصاد، وأن صيغته هي متطابقة حسابية أكثر منها نظرية رياضية.

فقد حاول فيشر تفسير تأثير (V) سرعة تداول النقد على نظريته ووجد أنها ثابتة على المدى القصير، وبافتراض ثبات (V) انتقل فيشر بنظريته إلى نظرية طلب على النقود وهي النظرية الكمية فإذا ما تضاعفت كمية النقود في الاقتصاد فإن الدخل الاسمي سيتضاعف وذلك لأن (y) أيضا ثابتة على المدى القصير. وهذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية والتي تنظر على أن التغير في عرض النقد هو المحدد الرئيسي المؤثر على مستويات الإنتاج، وبالتالي فإن كمية النقود المطلوبة لإجراء المبادلات الاقتصادية تتناسب طرديا مع مستويات الإنتاج ($y \times p$) أو الدخل الاسمي.

ومن هنا فإن دالة الطلب على النقود يحددها الدخل الإسمي، فإذا زاد الإنتاج فإن الطلب على النقود يزداد. وهذه دالة الطلب الأول على النقود حسب صيغة المبادلات لفischer. وقد انتقدت صيغة فيشر كونها تغفل دور النقود كمخزن للقيمة وأنها افترضت أن العلاقة بين كمية النقود والإنتاج علاقة ميكانيكية، بمعنى أنه ليس هناك ادخار وأن النقود تنفق حال استلامها وبالتالي أغفلت الجوانب السلوكية الأخرى المؤثرة في طلب الأفراد للنقود.

$$M.V=P.T$$

وهي معادلة التوازن في سوق النقود

M: هي عرض النقود، وهي المتغير المستقل

V: سرعة دوران النقود، وهي ترتبط بدرجة كثافة السكان، تقدم شبكات المواصلات، تطور العادات في المجتمع

كالاستهلاك والادخار، تقدم النظام المصرفي والأسواق المالية، وهي ثابتة في الفترة القصيرة ولا تتأثر بعرض النقود، فهي تتوقف على ظروف تتعلق بعادات الأفراد وطرق الدفع...الخ.

T: حجم المعاملات أو المبادلات في الاقتصاد وهي مرتبط بالدخل

P: المستوى العام للأسعار

حيادية النقود في الفكر الكلاسيكي، وأنها لا تؤثر في النشاط الاقتصادي، وترجع وجود علاقة طردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا لثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم المعاملات، فسرعة الدوران تتأثر بكل من عادات الإنفاق وتقاليد المجتمع وهي ثابتة في الأجل القصير، كذلك فإن حجم المعاملات تتأثر بالنمو الديمغرافي للسكان وهي ثابتة أيضا في الأجل القصير، وبالتالي يستخلص فيشر أن التغير في عرض النقود يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار. (تلمساني، 2020)

وتفترض هذه المعادلة أن سرعة دوران النقود تتحدد تبعا لعادات المجتمع في الإنفاق بغض النظر عن كمية النقود المعروضة، وأنها بالتالي تبقى شبه ثابتة ولا تتغير إلا ببطء كتغير حجم السكان، ويسري الأمر ذاته على حجم المبادلات الذي يرى فيشر أنه لا يتأثر بكمية النقود. ومن ثم استنتج فيشر بناء على هذه الفرضيات أن العلاقة بين طرفي المعادلة يمكن اختزالها لكي تبقى كمية النقود في جهة ومستوى الأسعار في جهة أخرى. واستنتج تبعا لذلك أن أي تغير يلحق بكمية النقود يؤدي بالضرورة إلى تغير مستوى الأسعار.

لقد تعرضت نظرية فيشر إلى انتقادات شديدة من قبل الاقتصاديين أهمها:

- معادلة فيشر للتبادل هي حقيقة بديهية بسيطة لأنها تنص على أن الكمية الإجمالية للنقود (MV + $M'V$) المدفوعة مقابل السلع والخدمات يجب أن تساوي قيمتها (PT). ولكن لا يمكن قبول أن تغير نسبة مئوية معينة في كمية النقود يؤدي إلى نفس النسبة المئوية للتغير في مستوى الأسعار.
- تستند العلاقة المباشرة والمتناسبة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في معادلة فيشر على افتراض أن "أشياء أخرى تبقى دون تغيير". لكن في الحياة الواقعية، V ، T ، ليست ثابتة. علاوة على ذلك، فهي ليست مستقلة عن M و M' و P . بل إن كل العناصر في معادلة فيشر مترابطة ومتراكبة. على سبيل المثال، قد يؤدي التغير في M إلى حدوث تغيير في V . وقد يتغير مستوى السعر بشكل أكبر بالتناسب مع تغير في كمية المال. كما أن التغير في P قد يسبب تغييراً في M . قد يستدعي الارتفاع في مستوى الأسعار مسألة المزيد من المال. علاوة على ذلك، فإن حجم المعاملات T يتأثر أيضاً بالتغيرات في P . عندما ترتفع الأسعار أو تنخفض، فإن حجم المعاملات التجارية يرتفع أيضاً أو ينخفض. علاوة على ذلك، فإن الافتراضات بأن النسبة M إلى M' ثابتة لم يتم تأكيدها من خلال الحقائق. ليس هذا فقط، M و M' ليست مستقلة عن T . تتطلب زيادة حجم المعاملات التجارية زيادة في عرض النقود (M و M').
- الثوابت المتعلقة بوقت مختلف: M و V ينتقد البروفيسور "هالم" فيشر لمضاعفته M و V لأن M تتعلق بلحظة زمنية، بينما V لفترة من الزمن. الأول هو مفهوم ثابت والأخير متغير ديناميكي. ولذلك من غير المتسق تقنياً مضاعفة عاملين غير متشابهين.
- لا تقيس معادلة فيشر القوة الشرائية للنقود بل فقط المعاملات النقدية أي حجم المعاملات التجارية بجميع أنواعها، أو ما يسميه فيشر حجم التجارة في المجتمع خلال عام. لكن القوة الشرائية للنقود تتعلق بمعاملات لشراء السلع والخدمات للاستهلاك.
- وفقاً لـ Crowther، أن هذه النظرية لا يمكنها تفسير لماذا هناك تقلبات في مستوى السعر على المدى القصير، وأنه يعطي أهمية غير ضرورية لمستوى السعر كما لو أن التغيرات في الأسعار كانت أهم

ظاهرة في النظام الاقتصادي، كما يضع التركيز المضلل على كمية النقود باعتباره السبب الرئيسي للتغيرات في مستوى الأسعار خلال الدورة الاقتصادية. فقد لا ترتفع الأسعار على الرغم من الزيادة في كمية النقود، وقد لا تتراجع مع انخفاض كمية النقود خلال فترة الانتعاش. علاوة على ذلك لا يحدث انخفاض الأسعار خلال فترة الكساد بسبب نقص كمية النقود، ولا تنتج الأسعار المرتفعة خلال الانتعاش عن وفرة كمية من النقود. وبالتالي فإن "نظرية الكمية هي في أفضل الأحوال دليلاً ناقصاً لأسباب الدورة الاقتصادية في الفترة القصيرة" وفقاً لـ Crowther.

- وأحد نقاط الضعف الرئيسية في نظرية كمية فيشر للنقود هو أنه يهمل دور سعر الفائدة كأحد العوامل المسببة بين النقود والأسعار. وتربط معادلة فيشر للتبادل بحالة توازن يكون فيها سعر الفائدة مستقلاً عن كمية النقود. (خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، 1998)
- انتقد "كينز" في نظريته العامة بشدة بسبب الافتراضات غير الواقعية، فنظرية كمية النقود لا تحلل العلاقة بين P و M على المدى الطويل. وبالتالي يهمل العوامل على المدى القصير التي تؤثر على هذه العلاقة. كما أن معادلة فيشر جيدة في ظل افتراض التوظيف الكامل. لكن "كينز" يعتبر التوظيف الكامل كوضع خاص، والوضع العام هو واحد من حالة عدم التوازن الكامل. كما لا يعتقد كينز أن العلاقة بين كمية المال ومستوى السعري علاقة مباشرة وتناسبية.
- وفقاً لكينز فهي غير مباشرة عن طريق معدل الفائدة ومستوى الإنتاج، طالما أن هناك بطالة، فإن الإنتاج والتوظيف سيتغيران بنفس نسبة كمية النقود، وعندما يكون هناك توظيف كامل، فإن الأسعار ستتغير بنفس نسبة كمية النقود.
- V غير ثابت حيث أشار "كينز" إلى أنه عندما يكون هناك توازن ناقص في التوظيف، فإن سرعة تداول الأموال V غير مستقرة إلى حد كبير وتتغير مع التغيرات في الدخل النقدي.
- أنه يركز على المعروض من النقود ويفترض أن الطلب على النقد ثابت، فهو يهمل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وينظر فقط في وظيفته كوسيط للتبادل، فنظرته أحادية الجانب.
- عدم الاستفادة من تأثير التوازن الحقيقي على القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية. حيث يؤدي الانخفاض في مستوى الأسعار إلى رفع القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق

وبالتالي ارتفاع الدخل والإنتاج والعمالة في الاقتصاد، فإن فيشر يعطي أهمية غير ضرورية لكمية

النقد ويهمل دور أرصدة النقود الحقيقية.

- تعتبر نظرية فيشر ثابتة في طبيعتها بسبب افتراضاتها غير الواقعية مثل التشغيل الطويل، والعمالة

الكاملة...الخ، ولذلك فهي لا تنطبق على اقتصاد ديناميكي حديث.

وقد دأب أنصار المذهب النقدي على توظيف هذه النظرية من أجل تحذير الحكومات من الإفراط في استعمال

السياسة النقدية عبر ضخ المزيد من النقود في الاقتصاد، لأن ذلك وفقاً لرأيهم يؤدي في النهاية إلى التضخم، ومن هنا

ظهرت نظرية أخرى من المدرسة الكلاسيكية للطلب على النقود تسمى صيغة الأرصدة النقدية.

2-1- معادلة كمبردج (صيغة دوران النقود):

أشار "بيجو" إلى أن كل فرد يسعى إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام

بمختلف العمليات الجارية لاعتبارات السهولة والراحة وكذا توفير الأمن والضمان، وتعتبر هذه النظرية تطويراً لنظرية

فيشر، فقد تم استبدال عدد المعاملات الكلية في الاقتصاد بالنتاج أو الدخل القومي الحقيقي الذي يتألف من الانتاج

النهائي من السلع والخدمات النهائية.

T: عدد المعاملات الكلية في الاقتصاد وهي جميع المعاملات الوسيطة والنهائية.

M: كمية النقود لم تتغير عن معادلة فيشر.

Q: استبل وهو يرمز إلى الناتج القومي الحقيقي.

P: متوسط الأسعار متوسط كمية النقود التي تدفع عند كل معاملة، وهي متوسط لأسعار المنتجات النهائية. وهو

متوسط الأسعار على كم غير محدد من المعاملات لا يصلح استخدامه كأداة في التحليل الاقتصادي، ولا في تقييم حالة

النشاط الإنتاجي فالاهتمام بالتقييم يتركز على النشاط المؤدي إلى توليد سلع جديدة فمستوى الأسعار الذي يهم هو

مستوى أسعار السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية.

V: هي سرعة دوران النقود بأخذ المعاملات التي تخص الإنتاج النهائي أو الناتج الوطني ولذلك يطلق عليها بسرعة الدوران

الداخلية. بأخذ جميع المعاملات تشرح العوامل التي تحدد سرعة التداول، يشير إلى الجوانب الميكانيكية لطرق

وممارسات الدفع مثل تواتر الأجور ومدفوعات العوامل الأخرى، والسرعة التي يمكن بها إرسال الأموال من مكان إلى آخر، يتم استخدام الودائع المصرفية والشيكات في التعامل مع الآخرين.

$M=1/V.Y$: كمية النقود عبارة عن نسبة معينة من الدخل الوطني النقدي

$K=1/V$: وهي نسبة السيولة النقدية أو نسبة الرصيد النقدي وهي التي تحدد احتياجات النشاط الاقتصادي من النقود بالنسبة للدخل الوطني. أو هي نسبة النقود المحتفظ بها بشكل سائل من مجمل الموارد المتاحة والعلاقة بين V و K علاقة عكسية.

$K.Y$: هو مقدار النقود لأغراض المعاملات في النشاط الانتاجي

$Q.P$: القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني = الانفاق الوطني

$P.T$: مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات

$$M^d = K.P.Y$$

وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة كالتالي:

جاءت هذه النظرية على شكل تحديد قيمة سلعة ما بالطلب عليها وعرضها وبالمثل يتم تحديد قيمة النقود (أي قدرتها الشرائية) من خلال الطلب الكلي على النقود وعرضها، وضع الاقتصاديون في كامبريدج اختلافاً عن معادلة فيشر في وظيفة النقود كمخزن للقيمة من خلال الرغبة في الاحتفاظ بالنقود حيث أكدوا على أن جزءاً من عرض النقود لن يستخدم في المعاملات بحيث يتم الاحتفاظ به لتوفير الراحة والأمان للحصول على النقد في متناول اليد.

ووفقاً لهذه النظرية يحب الجمهور الاحتفاظ بنسبة من الدخل الاسمي في شكل نقود (أي أرصدة نقدية) ولتحقيق توازن سوق النقد، يجب أن يساوي الطلب على النقد مع قيمة المعروض من النقد M الذي يتم تقديمه خارجياً ويتم تحديده من خلال السياسات النقدية للبنك المركزي للبلد المعني، من أجل التوازن في سوق النقود.

رغم اختلاف شكل معادلة فيشر وكمبريدج إلا أنهما يؤيدان إلى نفس النتيجة فالعلاقين توضحان أن التغير في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تغير مستوى الأسعار.

Y ثابتة عند مستوى التشغيل الكامل و k ثابتة وهي نسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة وبالتالي نخلص إلى نفس النتيجة التي توصل إليها فيشر وأن كمية النقود هي التي تؤثر على المستوى العام للأسعار وليس العكس: $P=F(M)$ $F'(M)>0$.

يمكن اعتبار أن التغير في المستوى العام للأسعار يكون بنفس النتيجة نظير الكتلة النقدية، وبالتالي عدم إمكانية تأثير النقود على الظواهر الاقتصادية يوجد انفصال بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، والمفهوم الواسع أو الأكثر مرونة، والذي يعتبر أن التغير في المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى تغيير الكتلة النقدية ولكن ليس بنفس النسبة.

مقارنة بين النظريتين:

- اهتمت نظرية فيشر بجانب العرض الكلي للنقود، بينما نظرية كمبرج اهتمت بجانب الطلب الكلي للنقود. وتتفقان على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود.
- نظرية فيشر للنقود تعتبر النقود وسيط للمبادلة فقط، بينما أعطت نظرية كمبرج دوراً آخر للنقود كونها كمقياس للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة.
- لهما دور كبير في تفسير ظاهرة التضخم.
- كانت النظرية الكمية للنقود متفقة تماماً مع التحليل والواقع الاقتصادي السائد آنذاك.

نقد نظرية الكمية للنقود:

انتقدت نظرية كمية المال على نطاق واسع، وقد وجهت الانتقادات التالية ضد النظرية الكمية للنقود التي وضعها "كينز" وأتباعه:

- سرعة دوران النقود (V) والنتاج الكلي (T) لا تزال هي نفسها في معادلة التبادل ($MV = PT$) هي بديهية، والمشكلة الحقيقية هي أن هذه الأشياء نادراً ما تبقى كما هي، إنها تتغير ليس فقط على المدى الطويل ولكن أيضاً في فترة قصيرة. تخبرنا معادلة فيشر للتبادل ببساطة أن الإنفاق على السلع (MV) يساوي قيمة إنتاج السلع والخدمات المباعة (PT).

- تحدى الاقتصاديون الكينزيون الافتراض القائل بأن سرعة دوران النقود تظل مستقرة. ووفقا لهم تتغير سرعة دوران النقود عكسيا مع التغير في المعروض النقدي. وهم يجادلون بأن الزيادة في عرض النقود، والطلب على الأموال المتبقية ثابتة يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة. وبسعر فائدة منخفض سيتم حث الجمهور على الاحتفاظ بمزيد من النقود كأرصدة نقدية خاملة (تحت دافع مضاري). وهذا يعني سيتم تخفيض سرعة تداول الأموال. وبالتالي إذا أدى انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى خفض سرعة التداول فإن الزيادة في المعروض من النقود ستقابلها انخفاض في سرعة التداول، ومع عدم زيادة مستوى السعر عند زيادة عرض النقود.
- قد لا تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى الزيادة في إجمالي الإنفاق أو الطلب: فإن نظرية كمية النقود تعتمد على افتراضين غير صحيحين، من أجل أن تكون نظرية الكمية صحيحة فالزيادة في المعروض من النقود يجب أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق أي إجمالي الطلب، أي أنه يجب عدم الاحتفاظ بأي جزء من الأموال الإضافية التي تم إنشاؤها في صناديق مكبوتة.
- يجب أن تواجه الزيادة الناتجة في الإنفاق أو إجمالي الطلب مخرجات غير مرنة تمامًا. كلا الافتراضات وفقا ل Keynes عمومية لا يمكن قبول نظرية الكمية كشرح صحيح للتغيرات في مستوى الأسعار. فيجب أن تعبر الزيادة الكاملة في كمية النقود عن نفسها في شكل زيادة في الإنفاق. وإذا لم يزد الإنفاق فليس هناك أي تغيير في الأسعار أو الإنتاج. ومن الواضح أنه لا توجد صلة مباشرة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، فلا أحد سيزيد من نفقاته لمجرد أن الحكومة تطبع المزيد من النقود أو أن البنوك أكثر تشددا في سياسات الإقراض، وبالتالي إذا كان الطلب على النقود مرنا للغاية فلن تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى أي انخفاض ملموس في سعر الفائدة، ولن تزيد نفقات الاستثمار والنفقات على السلع الاستهلاكية المعمرة كثيرًا، ومع هذا لا يعني أن التغيرات في كمية النقود ليس لها أي تأثير على حجم الإنفاق الكلي، فالتغيرات في كمية النقود غالباً ما تكون قادرة على إحداث تغييرات في حجم الإنفاق الكلي.
- افتراض الحجم الثابت للمعاملات أو المستوى الثابت للناتج الإجمالي فهو لا يسري إلا في ظل ظروف التوظيف الكامل، عندئذ يمكننا أن نفترض عرضاً غير فعال تمامًا للإنتاج لأن جميع الموارد المتاحة قد تم استغلالها بالكامل، وفي ظروف تقل عن التوظيف الكامل سيكون منحني العرض مرناً، وإذا

افترضنا أن إجمالي الإنفاق أو الطلب يزيد مع زيادة في كمية النقود فإنه لا يتبع ذلك بالضرورة أن ترتفع الأسعار إذا كان منحى العرض مرناً إلى حد ما، فمن المرجح أن يكون تأثير الزيادة في الإنفاق هو زيادة الإنتاج بدلاً من الأسعار، وعند مستوى التوظيف الكامل فإن كل زيادة إضافية في الإنفاق أو الطلب الكلي يجب أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار حيث أن الإنتاج غير مرن عند مستوى التوظيف الكامل. وبما أن التوظيف الكامل لا يمكن اعتباره وضعاً عادياً، فلا يمكننا قبول نظرية كمية النقود كتفسير صحيح للتغيرات في مستوى الأسعار على المدى القصير.

2- نظرية كينز:

تشرح هذه النظرية طبيعة الطلب على الأصول السائلة وعلاقتها بسعر الفائدة وأسعار الأصول غير السائلة وتوقعات معدلات الأرباح والاستثمار والتوظيف. معنى ذلك أن أسعار الفائدة يتحدد بتقاطع طلب وعرض النقود فالفائدة هي مكافأة تدفع نظير التنازل عن السيولة مكافأة عدم الاكتناز.. فكلما زاد التفضيل النقدي ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح بمعنى كلما زادت كمية عرض النقود كلما انخفض سعر الفائدة.

فعرض النقود يعتبر ثابت نسبياً يتحدد بواسطة السلطات النقدية لا يمكن تغييره بواسطة العامة فثبات النقود يقودنا الى ان المحدد الاساسي لسعر الفائدة هو التفضيل النقدي وقد أكد كينز على ميل الافراد السيكولوجي للاكتناز وأثره على سعر الفائدة وليس على مقدرات المكتنزات. ودوافع السيولة وهي كما يلي: (نبيلة، 2022/2021)

دافع المعاملات: حاجة النقود الحاضرة للمعاملات الجارية افراد ومنشآت تطلب النقود للمعاملات الحاضرة نتيجة وجود فترة تأخير بين الانفاق والحصول على دخل بين نفقات المنشآت وايراداتها من المبيعات.

- دافع الاحتياط: وهي حماية ضد عدم التأكد لمواجهة الاحداث غير المتوقعة او غي المعروفة كمية النقود لهذا الدافع تتوقف بدرجة كبيرة على الدخل

- دافع المضاربة: وهي المفاضلة بين الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل وبين الاحتفاظ بالسندات ذات العائد الثابت وشراء السندات تمثل معاملة مثل شراء السلع والخدمات ولكن تمثل إنفاقاً اختيارياً، تطلب النقود كمخزن للثروة وهذا العامل يتأثر بحركة سعر الفائدة، حجم الارصدة النقدية العاطلة لأغراض المضاربة تتحدد بواسطة توقعات التغيرات في اسعار الفائدة.

تعرف المعادلة التالية بدالة تفضيل السيولة "لكينز"، فالأرصدة النقدية الحقيقية هو دالة في سعر الفائدة والدخل، وهو يمثل اختلافا جوهريا عم رأي فيشر الذي بنى الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة ولكنه اقل اختلافا من معادلة كمبردج التي لم تستبعد امكانية تأثير اسعار الفائدة على الطلب على النقود ولكنهم لم يظهروا بوضوح هذا التأثير.

$$M^d/p=f(i,y).$$

Y: الدخل الحقيقي

i: سعر الفائدة

M: عرض النقود

P: المستوى العام للأسعار

M^d/p : الارصدة النقدية الحقيقية.

3- العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان:

قام "ميلتون فريدمان"، و"هنري سيمونز"، و"لويد مينتس"، و"فرانك نايت"، و"جاكوب فاينر"، بتدريس وتطوير "نسخة أكثر دقة وإتقاناً" من النظرية الكمية للنقود في شكلها النظري "حيث تم ربط نظرية الكمية ودمجها بشكل عام "نظرية الأسعار". إن فريدمان هو الأبرز في إصدار شيكاغو لنظرية كمية المال التي أدت إلى ما يسمى "الثورة النقدية" في مقالاته "إعادة صياغة نظرية كمية النقود -" التي نشرت في عام 1956، وضع نموذج معين من نظرية النقدية.

يؤكد فريدمان أن "نظرية الكمية هي في المقام الأول نظرية الطلب على النقود. وليست نظرية الإنتاج أو الدخل النقدي أو مستوى الاسعار. إن الطلب على النقود من جانب أصحاب الثروات النهائية متطابق بشكل رسمي مع الطلب على خدمة الاستهلاك. وهو يعتبر مقدار الأرصدة النقدية الحقيقية (M / P) كسلعة مطلوبة لأنها تقدم خدمات إلى الشخص الذي يحتفظ بها. وبالتالي فإن النقود هو أصل أو رأس مال جيد. وبالتالي فإن الطلب على النقود يشكل جزءا من نظرية رأس المال أو الثروة.

بالنسبة لأصحاب الثروة النهائية، يمكن توقع أن يكون الطلب على النقود ، بالقيمة الحقيقية ، دالة بالدرجة الأولى على المتغيرات التالية:

أثار إعادة صياغة فريدمان للنظرية الكمية للنقود الكثير من الجدل وأدى إلى التحقق التجريبي من جانب الكينزيين والنقديين. وتناقش بعض الانتقادات الموجهة ضد النظرية تحت.

1. تعريف واسع جدا للمال:

وقد تعرض فريدمان لانتقادات بسبب استخدامه لتعريف واسع للأموال التي لا تشمل فقط الودائع تحت الطلب والعملة (M1) ولكن أيضًا الودائع لأجل لدى البنوك التجارية (M2). هذا التعريف الواسع يؤدي إلى استنتاج واضح بأن مرونة الفائدة من الطلب على النقود لا يكاد يذكر. إذا زاد معدل الفائدة على الودائع لأجل، يرتفع الطلب عليها (م2). لكن الطلب على العملات والودائع تحت الطلب (M1) ينخفض.

لذا فإن التأثير العام لمعدل الفائدة لن يكاد يذكر على الطلب على النقود. لكن تحليل فريدمان ضعيف في أنه لا يختار بين أسعار الفائدة طويلة الأجل وقصيرة الأجل. في الواقع، إذا تم استخدام الودائع تحت الطلب (M1)، فمن المفضل استخدام معدل قصير الأجل، بينما يكون معدل الفائدة على المدى الطويل أفضل مع الودائع لأجل (M2). لا بد أن يؤثر مثل هذا هيكل سعر الفائدة على الطلب على المال.

2. المال ليس سلعة فاخرة:

يعتبر فريدمان النقود كسلعة فاخرة بسبب إدراج الودائع لأجل في النقود. ويستند هذا على استنتاجه أن هناك ارتفاع في معدل عرض النقود من الدخل في الولايات المتحدة. ولكن لم يتم العثور على مثل هذا "التأثير الفاخر" في حالة إنجلترا.

3. أهمية أكثر لمتغيرات الثروة:

في طلب فريدمان لوظيفة النقود، تكون متغيرات الثروة أفضل من الدخل، ولا يبدو أن المتغيرات في الثروة والدخل في نفس الوقت لها ما يبررها. كما أشار جونسون، الدخل هو العائد على الثروة، والثروة هي القيمة الحالية للدخل. إن وجود معدل الفائدة وأحد هذه المتغيرات في دالة الطلب على النقود قد يبدو غير مجدٍ.

4. عرض النقود ليس خارجيًا:

فريدمان يأخذ العرض من النقود ليكون غير مستقر. يتنوع المعروض من النقود من قبل السلطات النقدية بطريقة خارجية في نظام فريدمان. لكن الحقيقة هي أن المعروض من النقود في الولايات المتحدة يتكون من ودائع مصرفية ناتجة عن تغييرات في الإقراض المصرفي. يعتمد الإقراض المصرفي بدوره على احتياطات البنوك التي تتوسع وتتعاقد مع (أ) ودائع وسحوبات العملة من قبل الوسطاء الماليين غير المصرفيين. (ب) قروض من البنوك التجارية من نظام الاحتياطي الفيدرالي؛ (ج) التدفقات الداخلة والخارجة من الأموال من وإلى الخارج؛ و (د) شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة نظام الاحتياطي الفيدرالي. تبرز العناصر الثلاثة الأولى بالتأكيد عنصرًا داخليًا لعرض النقود. وبالتالي، فإن المعروض من النقود ليس خارجيًا على وجه الحصر، كما يفترض فريدمان. انها في الغالب داخلية.

5. تجاهل فريدمان تأثير الأسعار أو أسعار الفائدة على العرض النقدي. ولكن هناك أدلة تجريبية كبيرة على أنه يمكن التعبير عن المعروض النقدي كدالة للمتغيرات المذكورة أعلاه.

6. لا تعتبر عامل الوقت: لا يخبر فريدمان عن توقيت وسرعة التعديل أو المدة الزمنية التي تنطبق عليها نظريته.

7. عدم وجود ارتباط إيجابي بين العرض النقدي والمال الناتج القومي الإجمالي: تم العثور على عرض النقود والمال الناتج القومي الإجمالي بشكل إيجابي في نتائج فريدمان. ولكن، وفقا لكالدور، في بريطانيا، فإن أفضل علاقة يمكن العثور عليها بين التغيرات الفصلية في كمية النقد المحتفظ بها في شكل أوراق نقدية وعمليات معدنية من قبل الجمهور والتغيرات المقابلة في الاستهلاك الشخصي بأسعار السوق، وليس بين العرض النقدي و GNP.

وبالرغم من هذه الانتقادات، فإن "تطبيق فريدمان على النظرية النقدية للمبدأ الأساسي لنظرية رأس المال - وهو العائد على رأس المال، ورأس المال للقيمة الحالية للدخل - ربما كان أهم تطور في النظرية النقدية منذ نظرية كينز العامة. تكمن أهميتها النظرية في التكامل المفاهيمي للثروة والدخل كتأثير على السلوك".

فريدمان مع كينز:

يختلف طلب فريدمان عن وظيفة النقود عن وظيفة كينز في العديد من الطرق التي تتم مناقشتها على أنها تحت.

أولاً، يستخدم فريدمان تعريفاً أوسع للأموال من تعريف كينز من أجل تفسير مطالبته بوظيفة النقود. يتعامل مع المال كأصل أو رأس مال قادر على العمل كمسكن مؤقت للقوة الشرائية. يقام لتدفق الدخل أو الخدمات الاستهلاكية التي يقدمها. من ناحية أخرى، فإن التعريف الكينزي للنقود يتكون من الودائع تحت الطلب والدين الذي لا يحمل فائدة من الحكومة.

ثانياً، يفترض فريدمان أن هناك طلباً على وظيفة مالية مختلفة تماماً عن وظيفة كينز. إن الطلب على المال من جانب أصحاب الثروات هو أحد وظائف العديد من المتغيرات. هذه هي R_m ، العائد على المال ؛ R_b ، العائد على السندات ؛ R_e ، العائد على الأوراق المالية ؛ g_p ، العائد على الأصول المادية ؛ و u يشير إلى المتغيرات الأخرى. في النظرية الكينزية ، يقتصر الطلب على المال كأصل في السندات فقط حيث أسعار الفائدة هي التكلفة ذات الصلة لاحتياطي المال.

ثالثاً، هناك أيضاً الفرق بين الآليات النقدية في كينز وفريدمان حول كيفية تأثير التغيرات في كمية المال على النشاط الاقتصادي. وفقاً لكينز ، تؤثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال أسعار السندات وأسعار الفائدة.

تزيد السلطات النقدية المعروض من النقود بشراء السندات التي ترفع أسعارها وتقلل العائد عليها. يؤدي انخفاض العائد على السندات إلى حث الناس على وضع أموالهم في مكان آخر ، مثل الاستثمار في رأس مال منتج جديد من شأنه زيادة الإنتاج والدخل. من ناحية أخرى ، في نظرية فريدمان سوف تؤثر الاضطرابات النقدية بشكل مباشر على أسعار وإنتاج جميع أنواع السلع حيث أن الناس سوف يشترون أو يبيعون أي أصول يملكونها. ويؤكد فريدمان أن أسعار الفائدة في السوق لا تلعب سوى جزء صغير من إجمالي أسعار الفائدة ذات الصلة.

رابعاً، هناك فرق بين النهجين فيما يتعلق بالدوافع الخاصة بحفظ أرصدة الأموال. يقسم كينز أرصدة الأموال إلى فئات "نشطة" و "غير نشطة". تتألف الأولى من المعاملات والدوافع الاحترازية، وتتألف الأخيرة من دافع المضاربة لاحتجاز الأموال. من ناحية أخرى ، لا يقوم فريدمان بتقسيم الأرصدة المالية.

وفقاً له ، يتم الاحتفاظ بالمال لمجموعة متنوعة من الأغراض التي تحدد الحجم الإجمالي للأصول المحتفظ بها مثل الأموال والأصول المادية، والثروة الإجمالية، والثروة البشرية، والأفضليات العامة، والأذواق والتوقعات.

خامسا، في تحليله ، يقدم فريدمان الدخل الدائم والدخل الاسمي لشرح نظريته. الدخل الدائم هو المبلغ الذي يمكن أن يستهلكه مالك الثروة مع الحفاظ على ثروته سليمة. يقاس الدخل الاسمي في وحدات العملة السائدة. يعتمد على كل من أسعار وكميات البضائع المتداولة. من ناحية أخرى، فإن كينز لا يقوم بهذا التمييز.

تحليله يعتبر محاولة علمية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية من خلال سلوك الوسطاء الاقتصاديين – مشروعات وافراد. فقد أكد فريدمان أن هذه الوحدات وهي بصدد تقييم مراكزها المالية لا تهتم بالموازنة بين الأصول النقدية والأصول المالية فهي تهتم أيضا بتحقيق التوازن بين جميع مكونات الثروة الكلية.

فالنقد يمكن اعتبارها أصل مثل الأصول الأخرى سواء كانت سندات أو أصول حقيقية أو سلع استهلاكية ولذلك فالطلب على النقود شأنه شأن أي سلعة أخرى. ويعتبر محددات النقود هي:¹

- الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية فهي المحدد الأول وهي مجموع الأصول النقدية، والمالية- أسهم وسندات- والحقيقية-العقارات والأراضي...الخ إلى جانب الثروة البشرية-الطاقة من العمل تترجم بالدخول المتحققة من العمل.
- تكلفة الفرصة البديلة للنقود بمعنى الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل يضيع على حائزها إمكانية الحصول على فائدة أو دخل أو عائد إذا ما استثمرت في أي وعاء من الأوعية الادخارية.

$$M^D = f(U, P, Y, i, P^*)$$

U : منفعة الأرصدة النقدية

P : مستوى الأسعار

Y : مستوى الدخل الحقيقي

i : سعر الفائدة في السوق

P* : التغير في الأسعار

باختصار يرى فريدمان أن هناك أربع عوامل تحدد الطلب على النقود وهي المذكورة أعلاه.

¹ احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2009، ص ص147-149

4- التطورات الحديثة في نظرية كينز في الطلب على النقود:

طلب النقود بغرض المعاملات:

قام كل من "توبين" و "بومول" كل مستقل على الآخر بتكوين نموذج أوضح فيه أنه حتى بالنسبة للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها بدافع المعاملات تكون حساسة لتغير أسعار الفائدة، وقد افترض أن شخصا يستلم مدفوعاته مرة واحدة كل فترة زمنية ويقوم بإنفاقها عبر هذه الفترة، وفي نموذجهما فإن النقود التي لا تحصل على فائدة إنما تحتفظ بها لأنها تستخدم للقيام بالمعاملات اليومية.

والخلاصة التي توصلوا إليها عندما ترتفع أسعار الفائدة فإن مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها بغرض المعاملات سوف تنخفض. وأن عنصر المعاملات في الطلب على النقود دالة عكسية في مستوى سعر الفائدة.

والفكرة الأساسية في تحليلهما هي أن هناك فرصة للاحتفاظ بالنقود هي مقدار الفائدة التي كان من الممكن الحصول عليها على أنواع الأصول الأخرى. فعند ارتفاع أسعار الفائدة فإن الأفراد يحاولون الاقتصاد في مقدار ما يحتفظون به من نقود للأغراض المعاملات.

$$M_t = 1/2(Y/365) \cdot a$$

M_t : متوسط ما يحتفظ به الفرد من أرصدة نقدية بغرض المعاملات

Y : الدخل السنوي الموضوع تحت التصرف

a : عدد أيام فترة الدفع.

طلب النقود بغرض الاحتياط:

وهو نفس التفسير الخاص بطلب النقود بدافع المعاملات، فكلما ارتفع سعر الفائدة فإن تكلفة الفرصة الخاصة بأرصدة احتياطي تزداد، وبذلك يقل الطلب على النقود بغرض الاحتياط وسيكون لدينا نتيجة مشابهة لتلك التي توصل إليها في الفقرة السابقة.

طلب النقود بغرض المضاربة:

وهو مبني على أساس تجنب الانتقادات الموجهة لكينز في نموذجيه، وقد أشار "توبين" إلى أن الأفراد لا يهتمون بالعائد المتوقع من أصل بالمقارنة بالعائد المتوقع من أصل آخر عندما يقررون أي الأصول يحتفظون بها، وإنما يهتمون أيضا بمخاطر العائد المتوقع منها أكيد.

أسئلة وتمارين تطبيقية

أسئلة:

- ماهي العلاقة الموجودة بين معادلة التبادل لفيشر والنظرية الكمية للنقود؟
- ماهي اهم العوامل التي تحدد دالة الطلب على النقود عند فريدمان؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في النظرية الكلاسيكية؟

تمرين 01: الجدول التالي يوضح الطلب على النقود لغرض المعاملات والمضاربة

الطلب على النقود لغرض المعاملات		الطلب على النقود لغرض المضاربة	
الدخل		معدل الفائدة	
400	1000	10	35
450	1100	8	50
500	1200	6	65
550	1300	4	80
600	1400	2	100

المطلوب:

- تشكيل معادلي الطلب على النقود لغرض المعاملات والمضاربة
- حدد قيمة الطلب على النقود.

الاجابة:

1- معادلة الطلب على النقود لغرض المعاملات تكون بعلاقة طردية مع الدخل المتاح وتأخذ الصيغة الاتية:

$$L_1 = \alpha Y_d = (450-400) / (1100-1000) = 50/100 = 0.5$$

$$L_1 = 0.5 Y_d$$

وهي معادلة الطلب على النقود لغرض المعاملات.

2- معادلة الطلب على النقود لغرض المضاربة تكون في علاقة عكسية مع أسعار الفائدة وتأخذ الصيغة التالية:

$$L_2 = I_0 - I_2 i = 110 - 750i$$

$$L_2 = 110 - 750i$$

$$L = L_1 + L_2 = 0.5 Y_d + 110 - 750i \rightarrow M = 0.5 Y_d + 110 - 750i$$

المحور الثالث: تحليل هيكس وهانس لسعر الفائدة

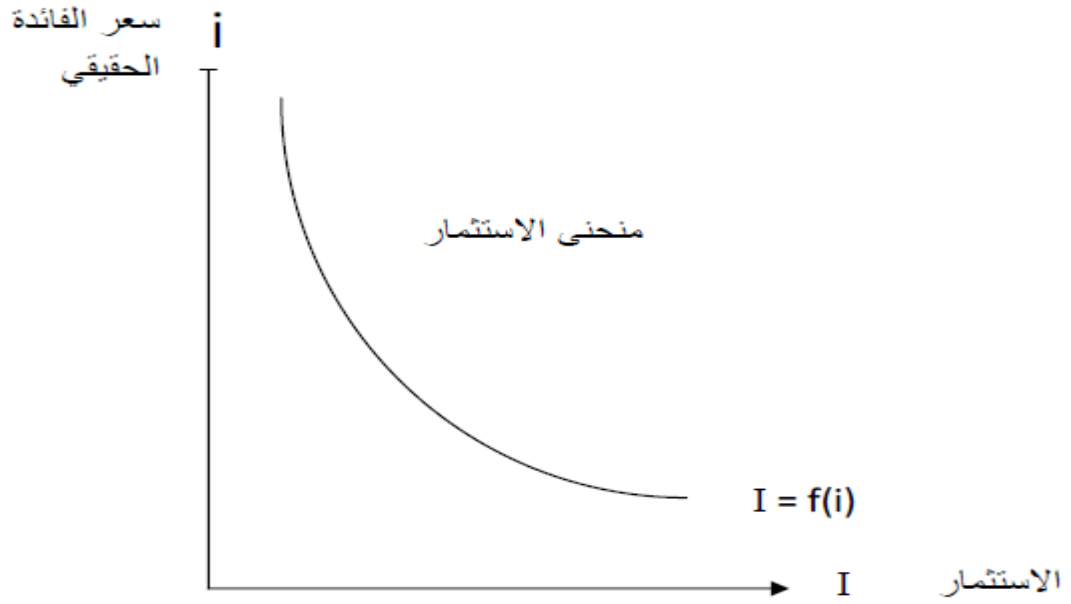
IS-LM

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق رئيسية وهي سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتم تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني إذا تم تحقيق التوازن في الأسواق الأربعة، فالتوازن في سوق واحد من الأسواق المذكورة أعلاه يعتبر ضروريا لتحقيق التوازن العام ولكن لا يعتبر شرطا ضروريا، ولتحقيق التوازن العام لابد أن يتم تحقيق التوازن في الأسواق الأربعة، ونظرا للارتباط الوثيق بين كل من سوق الإنتاج والسوق النقدي فسوف نكتفي بدراستهما في هذه المرحلة، حيث يتحقق التوازن في كلا السوقين عندما يتحقق شرط التوازن في كلا السوقين معا وفي آن واحد.

يعتبر سعر الفائدة ومستوى الدخل مرتبطين ببعضهما، فالتوازن في سوق السلع والخدمات يتحدد بسعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يتحقق بتوازن هذا السوق، ونفس الكلام يقال على سوق النقود فالتوازن فيه يقودنا إلى تحديد كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل الذين يحققان التوازن في هذا السوق، كما أن التوازن في الاقتصاد الوطني ككل يتطلب التوازن في السوقين، فكان لزاما من تحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني للتوازن في السوقين. وهو النموذج الذي يعرف بـ IS-LM.

1- دراسة منحنى IS:

التحليل الكينزي تحليل نقدي عكس النظرية الكلاسيكية التي تفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي كما يتم التحليل في الفترة القصيرة والاهتمام بالنموذج الكينزي ليس أفكار كينز فقط، وعلى هذا الأساس فإن نموذج التوازن الاقتصادي الذي تم تناوله في السابق الذي يحدد التوازن في سوق السلع والخدمات بمعنى في سوق الإنتاج يتم ادخار دالة الاستثمار بدلالة سعر الفائدة الذي هو في علاقة عكسية مع هذا الأخير ويمكن تبين ذلك بواسطة المنحنى الآتي:



اعتبر الكلاسيك أن مستوى الاستخدام N العمالة تحدد الانتاج Y ثم ينتقلون إلى سعر الفائدة " i "، وإلى تقسيم الطلب الكلي بين الاستهلاك C والادخار S ، وأخيرا يتم تحديد المستوى العام للأسعار P ، وهذا عكس الكينزيون فالتوزيع لكل من C و S ، وكذلك التوازن النقدي هي التي تحدد " i " والدخل Y ، وأن مستوى Y بدوره يحدد مستوى الاستخدام العمالة N .

وبناء على الفرضيات فإن Y تنخفض كلما زاد " i " لأن معدل مرتفع لسعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، وبالتالي تخفيض الادخار، حيث أن تخفيض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض في الدخل Y ، ونستطيع القول أن الدخل هو تابع متناقص لسعر الفائدة، هذا التابع يعطى الدخل Y بدلالة سعر الفائدة " i " وهذا يعرف بتابع IS أو تابع هانسن Hansen.

1-1- بافتراض وجود قطاعين قطاع العائلات وقطاع الأعمال.

1-1-1 استنتاج منحنى is جبريا:

$$C = C_a + c' \cdot Y_d$$

$$I = I_0 - e' \cdot i$$

i : سعر الفائدة

I_0 : الاستثمار المستقل

e' : الميل الحدي للاستثمار بدلالة سعر الفائدة.

يتحقق التوازن في حالة قطاعين من خلال المساواة بين الاستثمار والادخار:

$$S = I$$

$$-Ca + (1-c').Y = I_0 - e'.i$$

$$Y = 1/(1-c').(Ca + I_0 - e'.i)$$

$$Y = 1/(1-c').(Ca + I_0 - e'.i)$$

مثال 01:

لتكن لديك المعطيات الآتية:

$$C = 100 + 0.8y$$

$$I = 200 - 100i$$

- حساب مستوى الدخل وسعر الفائدة.

عند التوازن يكون لدينا:

$$S = I$$

$$-Ca + (1-c').Y = I_0 - e'.i$$

$$Y = 1/(1-c').(Ca + I_0 - e'.i)$$

$$Y = 5(300 - 100i)$$

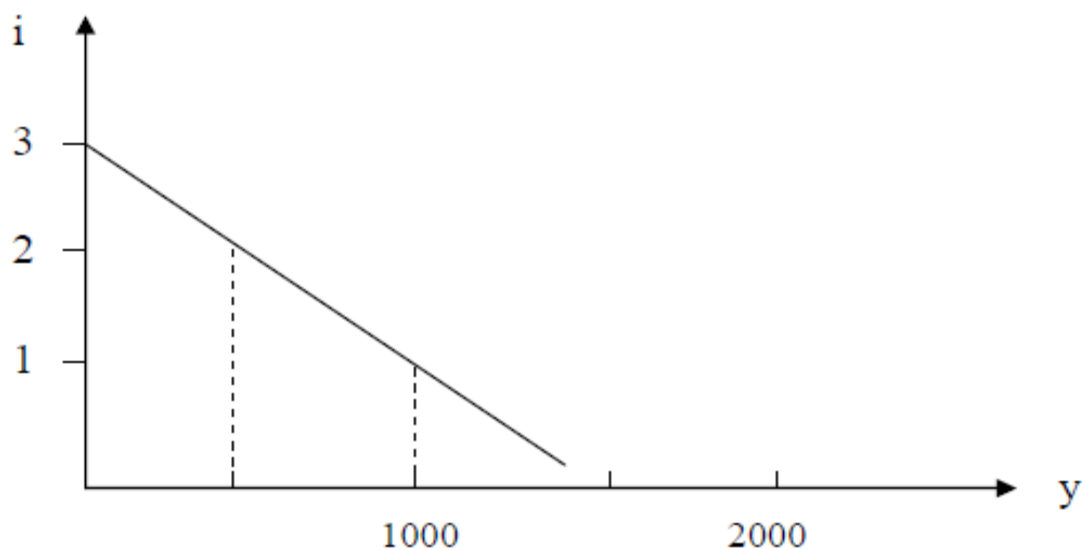
وهي معادلة منحنى IS فكل تغيير لأسعار الفائدة تؤدي إلى تغيير الناتج التوازني.

- عند سعر الفائدة 5% فإن الدخل $Y = 1475$ ، والاستثمار $I = 195$

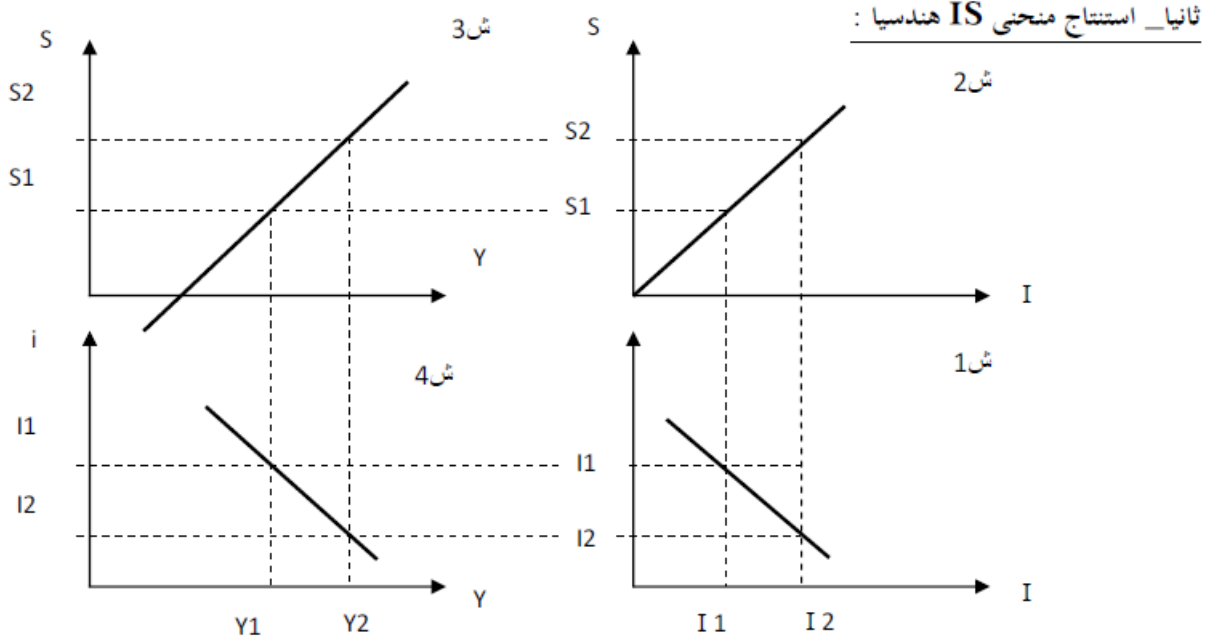
- عند سعر الفائدة 7% فإن الدخل $Y = 1465$ ، والاستثمار $I = 193$

- عند سعر الفائدة 10% فإن الدخل $Y = 1450$ ، والاستثمار $I = 190$

شكل 01:



2-1-1 - استنتاج منحنى IS هندسيا: شكل 02



المصدر: الطيب بولحية، مطبوعة بعنوان التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة جيجل 2016/2015، ص 76

توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة يمثلها الشكل 1 أما الشكل 2 فهو يمثل المساواة بين الادخار والاستثمار والشكل 3 يمثل الادخار بدلالة الدخل على أساس وجود علاقة طردية والشكل 4 يمثل العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة.

فمنحنى IS هو يمثل مجموعة لانهائية من ثنائية الدخل وسعر الفائدة (y, i) التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، فهذا المنحنى يوضح جميع التجميعات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل الذي يكون عندها سوق السلع والخدمات في وضع توازن، بمعنى تساوي الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي ولا يكون هناك زيادة أو نقص في المخزون، والتي يتحقق عندها تساوي الاستثمار مع الادخار، أو أن:

$$\text{الادخار} + \text{الضرائب} = \text{الاستثمار} + \text{الانفاق الحكومي}.$$

2-1 - بافتراض وجود أربعة قطاعات:

في مجتمع به أربع قطاعات

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y=Ca+c'.Y_d + I_0-e.i+g+x-m$$

$$Y=Ca+c'(y-T+R_0) + I_0-e.i+g+x-m_0-m'.y$$

$$Y=1/1-c'+c'.t'+m.(ca-c'.t_0+c'.R_0+I_0-e.i+G_0+X-M_0)$$

وهي معادلة المنحنى IS بوجود 4 قطاعات

$I_0-e.i$: دالة الاستثمار بدلالة سعر الفائدة وهي في علاقة عكسية.

$m_0+m'.y$: دالة الواردات بدلالة الدخل وهي علاقة طردية مع الدخل.

$T-R_0$: صافي الضرائب وهي الضرائب مطروح منها التحويلات الحكومية.

مثال:

اليك المعطيات التالية:

$$C=200+0.75Y_d$$

$$I=75-50i, G=500, R=100, X=400$$

$$T=200+0.2Y$$

$$M=200+0.1y$$

الإجابة:

$$Y=1/1-c'+c'.t'+m.(ca-c'.t_0+c'.R_0+I_0-e.i+G_0+X-M_0)$$

$$Y= 1/1-0.75+0.75*0.2+0.1.(200-0.75*200+0.75*100+75-50i+500+400-200)$$

$$Y=1800-100i$$

وهي معادلة التوازن لسوق السلع والخدمات

ويتغير منحنى IS اتجاه اليمين إلى أعلى أو اتجاه اليسار إلى أسفل نتيجة تغير العوامل المستقلة مع بقاء

معدل الفائدة ثابت وهي: $M.I.R.G.T.c'.X$ ، حيث ينتقل باتجاه اليمين إذا تغيرت $Ca.I.R.G.X$ ، أو انخفضت

الضرائب T والواردات M . وينتقل المنحنى باتجاه اليسار إذا تغيرت العوامل الآتية: $X.G.R.I.c'$ ، أو تزيد قيمة M

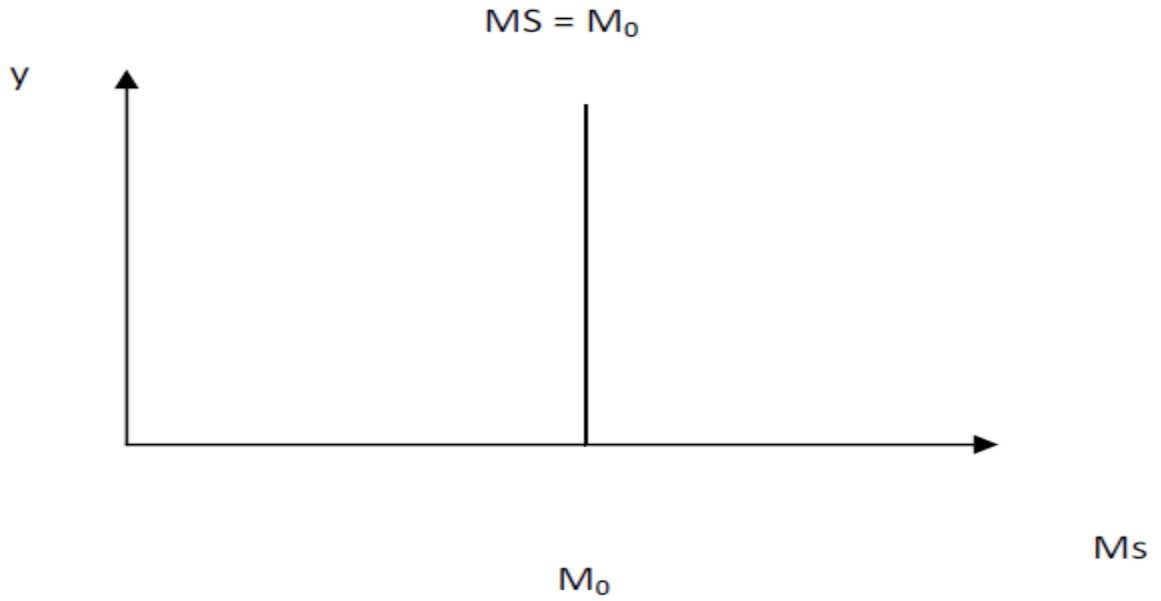
و.ت.

-2 دراسة منحنى LM:

اعتبر كينز أن للنقد دور ايجابي في النشاط الاقتصادي عكس الكلاسيك فالطلب الفعال هو الذي يولد العرض ويتحقق التوازن في سوق النقد بتساوي العرض الكلي للنقد مع الطلب الكلي للنقد.

1-2- عرض النقد:

يعتبر عرض النقد متغير خارجي مستقل بمعنى أنه يتم تحديده بواسطة السلطات النقدية حيث يتولى البنك المركزي ضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية التي تتمثل اساسا في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة اضافة الى معدل اعادة الخصم. ويميز الاقتصاديون بين مفهومين لعرض النقد المفهوم الضيق M_1 والذي تكون نسبة السيولة فيه عالية جدا النقود المعدنية واوراق البنكنوت والودائع تحت الطلب، أما المفهوم الواسع فإضافة على M_1 تضاف الودائع الادخارية لأجل. شكل 3:



2-2- الطلب على النقد:

يتحدد الطلب على النقد كما يرى "كينز" بثلاثة دوافع هي:

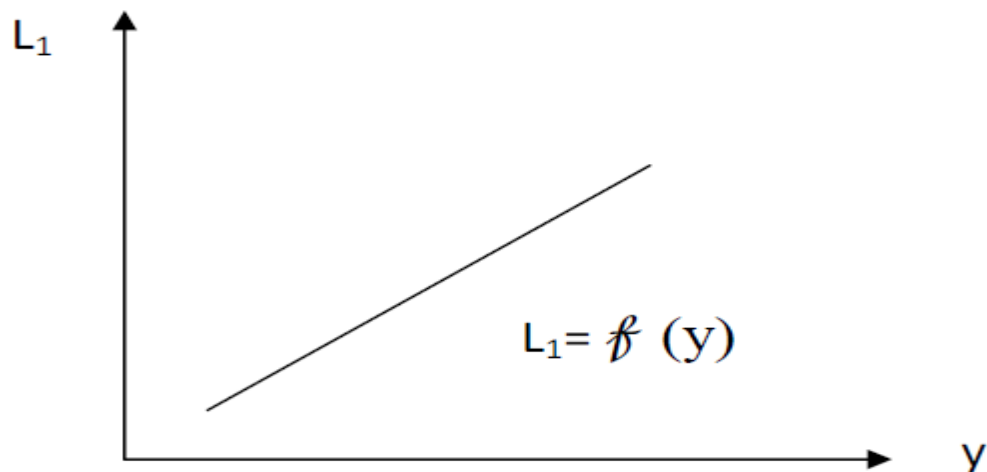
- دافع المعاملات: لا ويتم الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لغرض اجراء المعاملات اليومية سواء من طرف الافراد أو من طرف المنشأة من أجل تلبية حاجاتهم اليومية باعتبار ان هناك فترة تأخير

للحصول على الدخل كما ان المنشأة في حاجة للسيولة لغرض تسديد نفقاتها قبل الحصول على إيرادات من مبيعاتها ويرتبط هذا العامل بالدخل بعلاقة طردية.

- دافع الاحتياط: L_p وهو يرتبط أيضا بالدخل بعلاقة طردية ويعني به الاحتفاظ بنسبة من السيولة للظروف الطارئة وغير المتوقعة. كمية النقود لهذا الدافع تتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل.

ويمكن أن نجمع هذان الدافعان في عامل واحد وهو الطلب على النقود بدافع المعاملات ودافع الاحتياط ونرمز له بالرمز $L_1 = L_t + L_p$ ويفترض كينز أن هذان العاملان غير حساسين لتغيرات أسعار الفائدة مستقران لدرجة كبيرة عبر فترة قصيرة من الزمن.

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل دالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط كما يلي:



- دافع المضاربة: تطلب النقود كمخزن للثروة ارصدة نقدية عاطلة وهذا العامل هو الذي يتأثر بحركة اسعار الفائدة ، فحجم الأرصدة النقدية العاطلة لأغراض المضاربة تتحدد بواسطة توقعات التغيرات في سعر الفائدة عنها بواسطة سعر الفائدة الجاري فتدخل عوامل سيكولوجية وعدم التأكد بمستقبل اسعار الفائدة هو التفسير لهذا النوع من تفضيل السيولة فهناك نوعان من المضاربين مضاربين يتوقعون انخفاض أسعار الفائدة واخرين يتوقعون عكس ذلك ويتجدد التوازن في سوق الأوراق المالية بين الفريقين وتعطى اسعار الفائدة الفعلية وعليه هناك تأثيرات سيكولوجية معقدة تؤثر على أسعار الفائدة.

بمعنى آخر سعر الفائدة يتحدد بتوقعات العامة لما سيكون عليه سعر الفائدة في المستقبل. كما يتطرق كينز إلى ظاهرة أطلق عليها مصيدة السيولة وعرفها على أنها عند انخفاض اسعار الفائدة إلى مستوى متدني، فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة من توظيفها مقابل عائد ضعيف وهم يعتقدون إن سعر الفائدة لن ينخفض إلى أكثر من هذا الحد، وبالتالي يخشون شراء السندات خوفا من الخسارة لأنه إذا ارتفع سعر الفائدة سوف ينخفض قيمة السندات للاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وبذلك يقع الجميع في مصيدة السيولة.

مثال 01:

- إذا كانت دالة الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هي $L_1 = 0.5y$;

ودالة الطلب على النقود للمضاربة هي: $L_2 = 100 - 60i$

فإن الطلب الإجمالي على النقود هو $L_1 + L_2 = 100 + 0.5y - 60i = L$

يتحقق التوازن في سوق النقود يتحقق المساواة بين الطلب على النقود L وعرض النقود M .

$$L_s = F(i)$$

$$M_1 = L_1(Y)$$

$$M_2 = L_2(i)$$

$$M = M_1 + M_2 = L_1(Y) + L_2(i)$$

$$M = L(+y, -i)$$

افترض كينز وجود علاقة طردية بين مستوى الدخل وطلب النقود وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وطلب

النقود كما ان عرض النقود مستقل سعر الفائدة عديم المرونة معها.

مثال 02:

- عرض النقود $M = 1200$

- الطلب على النقود $L = 120 + 0.5Y - 50i$

يتحقق التوازن إذا كان $M = L$

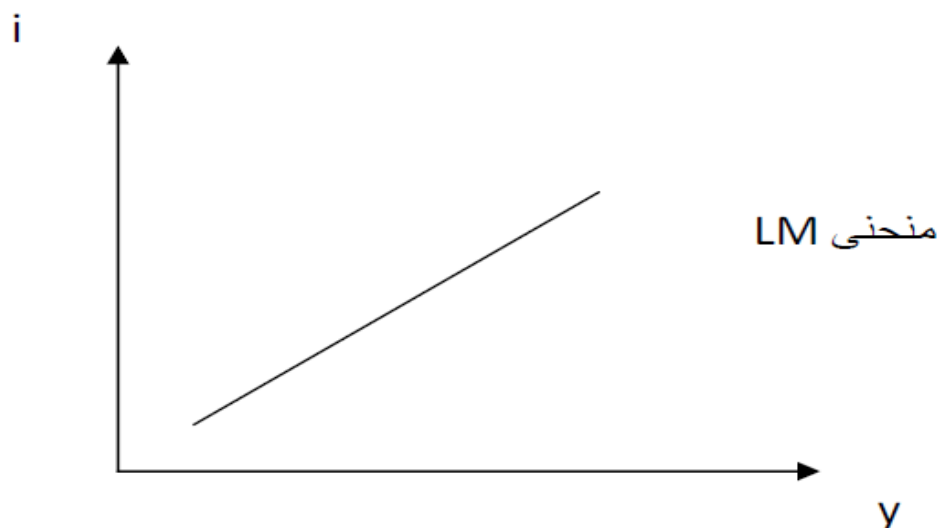
$$120 + 0.5Y - 50i = 1200$$

$$0.5Y=1080+50i$$

$$Y=2160+100i$$

وهي معادلة التوازن في سوق النقود.

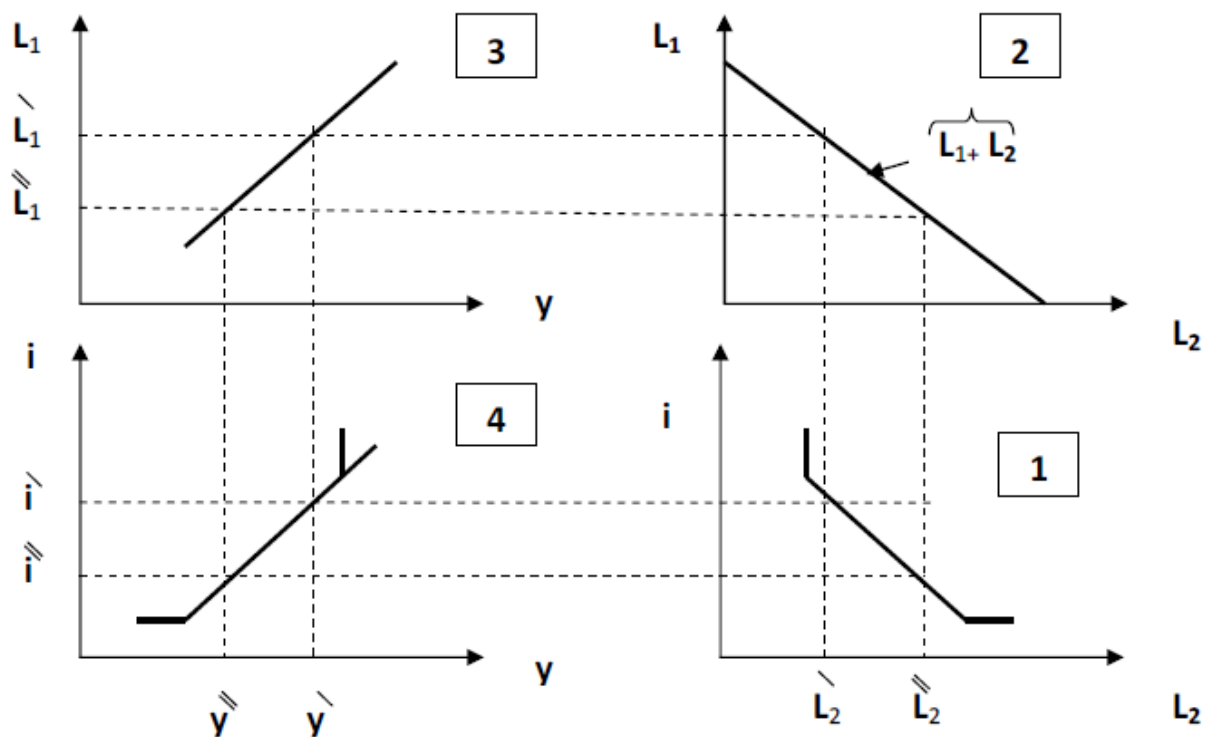
شكل رقم: 4



Y: الدخل

i: سعر الفائدة

استنتاج منحنى LM هندسيا:



الشكل 1 يمثل منحنى الطلب على النقود للمضاربة

الشكل 2 يمثل الطلب الكلي للنقود

الشكل 3 يمثل الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط

الشكل 4 يمثل التوازن في سوق النقود.

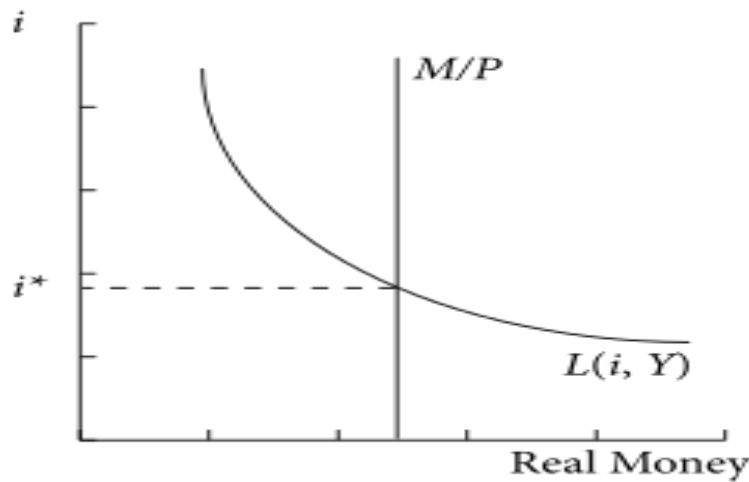
منحنى LM هو مجموع الثنائيات (y, i) التي تحقق التوازن بين الطلب الكلي على النقود والعرض الكلي للنقود.

يتم تحديد عرض النقود "M" من خلال قرارات البنك المركزي واستعداد البنوك التجارية لإقراض الأموال. ويعتبر عرض النقود غير مرّن بالنسبة لأسعار الفائدة الاسمية. ويتم تمثيل دالة عرض النقود كخط عمودي - عرض النقود ثابت، ومستقل عن سعر الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، وعوامل أخرى.

يتم تعريف منحنى LM بالمعادلة $(M/P = L(i, Y))$ ، حيث يتم تمثيل المعروض من النقود على أنه القيمة الحقيقية

M/P (على عكس القيمة الاسمية M، حيث يمثل P المستوى العام للأسعار، و L هو الطلب الحقيقي على النقود، وهي دالة لسعر الفائدة و مستوى الدخل الحقيقي).

الشكل رقم: توازن السوق النقدي



المصدر: محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي-مسائل وتمارين محلولة موجهة -2014-

2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى انحراف دالة تفضيل السيولة إلى اليمين وبالتالي زيادة سعر الفائدة. وبالتالي فإن دالة LM تميل بشكل إيجابي.

3- توازن التوازنين- التوازن الاقتصادي العام

يتحقق التوازن في كلا السوقين سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا. بتقاطع كل من منحنى IS، ومنحنى

LM في نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة وحجم الدخل التوازني. فيفترض في هذا النموذج أن

الأسعار ثابتة، ويتحقق التوازن العام بتساوي كل من $IS=LM$.

$$IS=Y=f(i)$$

$$LM=Y=f(i)$$

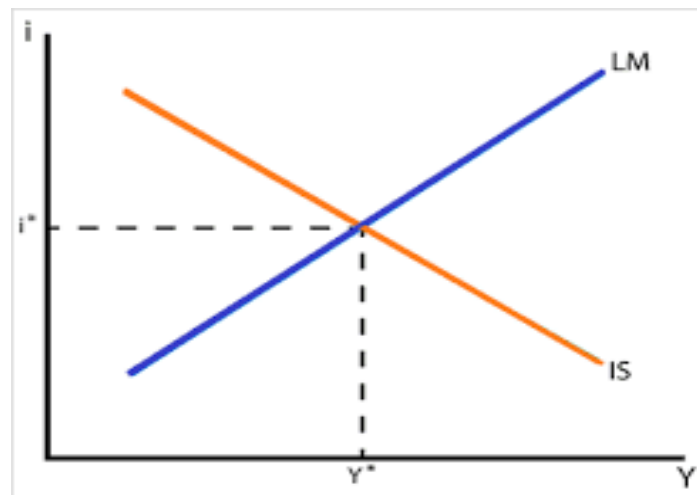
عند التوازن يتحقق:

$$IS=Lm$$

$$F(i)=f(i)$$

ومنه يمكن استخراج الفائدة التوازني "i"، وبالتعويض في أحد معادلتى IS أو LM نحصل على قيمة y^* الدخل

التوازني:



مثال: إذا كانت معادلة IS هي:

$$Y=200-400i$$

وكانت معادلة LM هي:

$$Y=1000+400i$$

- حساب سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني؟

$$IS=LM$$

عند التوازن يكون

$$200-400i=1000+400i$$

$$1000=800i$$

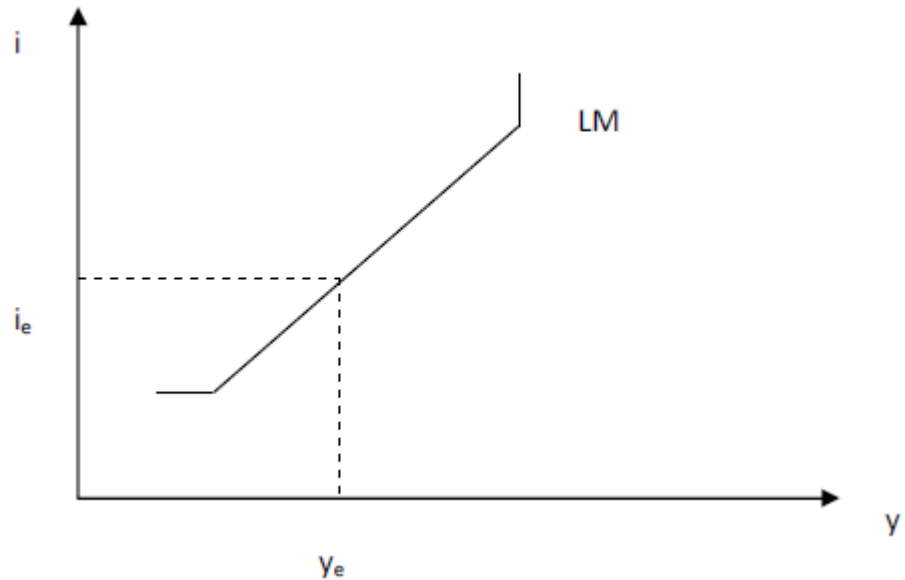
$$i=1.25$$

سعر الفائدة التوازني هو 1.25

وبالتعويض في أحد معادلي IS أو LM نحصل على الدخل التوازني $y^*=1500$.

وبالتالي توجد نقطة وحيدة على أساسها يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود هي $(1.25, 1500)$ (i)

(y^*) بمعنى اخر عندما يتوازن سوق السلع والخدمات يتحدد الإنتاج ويتوازن سوق النقود يتحدد سعر الفائدة.



4-أثر كل من السياسة المالية والنقدية على مستوى دخل التوازن وسعر الفائدة:

4-1- تأثير السياسة المالية:

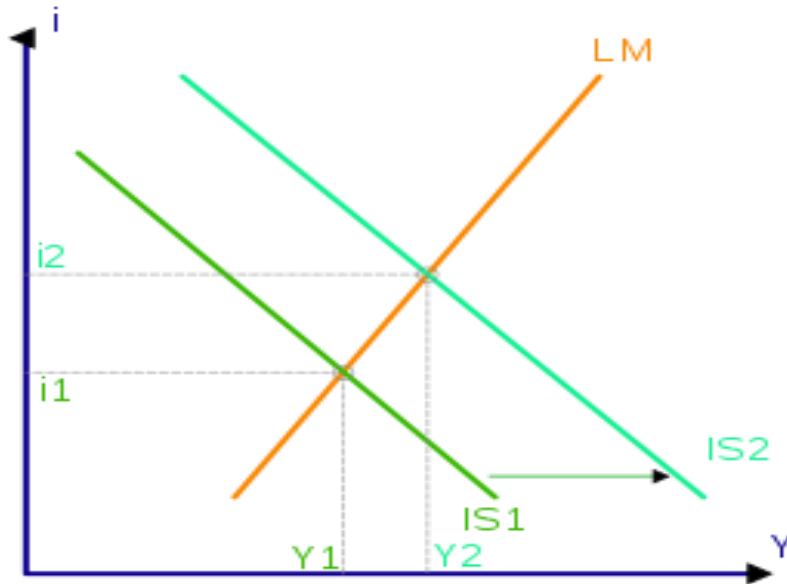
هي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى is وبالتالي تؤثر على كل من الدخل وسعر الفائدة عند

التوازن، وهي تشمل كل من تغيير الانفاق الحكومي، وتغيير مستوى الضرائب.

1-1-4- أثر تغيير الانفاق الحكومي:

- يؤدي زيادة الانفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 إلى انتقال منحنى IS إلى أعلى اتجاه اليمين، مما يترتب عليه ارتفاع كل من الدخل التوازني Y وسعر الفائدة i (من i_1 إلى i_2) والدخل الوطني (من Y_1 إلى Y_2). وهذه الزيادة في الدخل هي ناتجة عن زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي مما يحدث لاحقاً زيادة في الانفاق الاستهلاكي. أما فيما يخص ارتفاع سعر الفائدة فهو راجع إلى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة طلب النقود بغرض المعاملات مما يتطلب انخفاض في الطلب على السندات طالما أن عرض النقود ثابت، وهي التي تؤدي بسعر الفائدة لارتفاع.
- منحنى LM لم يتحرك، والسبب في ذلك راجع إلى أن التوازن في سوق السندات لن يتغير بتغيير الانفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 .

شكل رقم 05: انتقال منحنى IS إلى اليمين



المصدر: نموذج IS - LM، LM_curve > <https://stringfixer.com> 2022/05/08

- المسافة بين IS_1 - IS_2 تساوي $\Delta G(1 \div (1-c))$ ، وهي الزيادة في الانفاق الحكومي مضروبة في مضاعف

الانفاق الحكومي. في حالة بقاء سوق النقود على حاله، وهي عبارة عن مقدار الزيادة في الدخل من

(Y_1 إلى Y_2) وتكون صحيحة في حالة التوازن البسيط بمعنى لا يغير منحنى LM سوق النقود يبقى

على حاله.

- وعند قيام الحكومة بخفض الانفاق الحكومي تكون هناك آثار معاكسة لتلك التي تكون في حالة

الزيادة في الانفاق الحكومي.

وتأثير عجز الإنفاق الحكومي ("السياسة المالية") له تأثير مشابه لتأثير معدل الادخار المنخفض أو زيادة الاستثمار

الثابت الخاص، مما يزيد من حجم الطلب على السلع عند كل سعر فائدة فردي. يؤدي العجز المتزايد من قبل الحكومة

إلى تغيير منحنى إلى اليمين، كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه.

فالإنفاق قد يشجع الاستثمار الخاص الثابت من خلال تأثير التسريع، الذي يساعد على النمو طويل الأجل، وإذا تم

إنفاق العجز الحكومي على الاستثمار العام المنتج مثل البنية التحتية أو الصحة العامة، فإن الإنفاق المباشر يؤدي إلى

زيادة الإنتاج المحتمل.

الارتفاع في الانفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض الانفاق الخاص وسبب ذلك أن اقتراض الحكومة من السوق لسد

هذا العجز تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار في السوق، مما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة، بمزاحمة الاستثمار

الخاص من خلال رفع سعر الفائدة بتخفيضه ملغياً جزئياً الزيادة في الطلب الكلي المترتبة عن الزيادة في الانفاق

الحكومي، وهو ما يعرف بأثر المزاحمة.

تنتج التحولات إلى اليمين في منحنى IS أيضاً عن الزيادات الخارجية في الإنفاق الاستثماري (أي لأسباب أخرى غير أسعار

الفائدة أو الدخل)، وفي الإنفاق الاستهلاكي، وفي الإنفاق على الصادرات من قبل الأشخاص خارج الاقتصاد الذي يتم

تصميمه، وكذلك عن طريق الانخفاضات الخارجية في الإنفاق على الواردات. وبالتالي، فإن هذه أيضاً ترفع كلاً من

دخل التوازن ومعدل فائدة التوازن. بطبيعة الحال، فإن التغييرات في هذه المتغيرات في الاتجاه المعاكس تحول منحنى

IS في الاتجاه المعاكس.

4-1-2- أثر تغيير مستوى الضرائب:

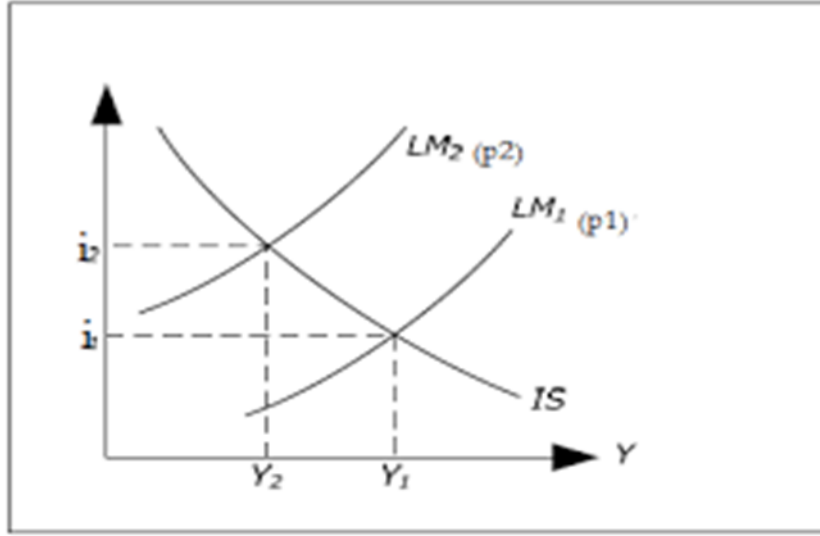
في حالة قيام الحكومة بزيادة مستوى الضرائب من T_0 إلى T_1 ، يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS إلى أسفل اتجاه اليسار من IS_0 إلى IS_1 ، مما يؤدي حسب الشكل إلى انخفاض مستوى توازن الدخل من Y_0 إلى Y_1 ، وكذلك انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 .

- فزيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل الموضوع تحت التصرف يترتب عنها انخفاض في الانفاق الاستهلاكي، وفيما يخص انخفاض سعر الفائدة فهو يرجع إلى انخفاض الدخل.
- والمسافة بين IS_1 - IS_2 تساوي $\Delta T(-C \div (1-C))$ وهي مضاعف الضرائب مضروب في التغير في الضرائب، انخفاض في الدخل يكون بمقدار أقل مما هو في حالة زيادة الانفاق الحكومي ويرجع ذلك أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستثماري مما يؤدي إلى إلغاء انخفاض الانفاق الاستهلاكي الناتج عن زيادة الضرائب
- في حالة تخفيض الضرائب تحدث آثار عكسية تتمثل في انتقال منحنى IS إلى أعلى باتجاه اليمين، يؤدي إلى زيادة كل من الدخل وسعر الفائدة.

2-4- تأثير السياسة النقدية:

1-2-4- تغيير عرض النقود:

يؤدي تغيير كمية النقود المعروضة "M" إلى التأثير على كل من الدخل التوازني Y^* وسعر الفائدة التوازني i^* ، ففي حالة زيادة عرض النقود يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM إلى أسفل باتجاه اليمين كما يوضحه المنحنى الآتي من LM_0 إلى LM_1 ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 ، مما يحدث زيادة في دخل التوازن من Y_0 إلى Y_1 .



وتفسير ذلك أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى إحداث فائض في عرض النقود، ينجم عنه انخفاض في أسعار الفائدة يشجع ذلك على زيادة الاستثمار مما يترتب عنه زيادة في مستوى الدخل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الانفاق الاستهلاكي.

وهذا الوضع يعتبر وضع توازني جديد فانخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معا تؤدي إلى زيادة في طلب النقود بمقدار مساوٍ للزيادة في عرض النقود.

أما في حالة انخفاض عرض النقود تكون الحالة معاكسة لما تم شرحه أعلاه، ويكون انتقال المنحنى LM إلى الأعلى باتجاه اليسار، يظهر انخفاض في طلب الاستثمار نتيجة قلة العرض النقدي فارتفاع في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى توازن الدخل وارتفاع في سعر الفائدة التوازني.

عادة يتم استخدام نموذج IS-LM في المدى القصير حيث تكون الأسعار ثابتة ولا يتم أخذ التضخم في الاعتبار. ولكن من الناحية العملية، فإن الدور الرئيسي للنموذج هو كنموذج فرعي للنماذج الأكبر (خاصة نموذج العرض الكلي للطلب - نموذج AD-AS) الذي يسمح بمستوى سعر مرن. في نموذج العرض الكلي والطلب، تكون كل نقطة على منحنى إجمالي الطلب نتيجة لنموذج IS-LM للطلب الكلي Y بناءً على مستوى سعر معين. بدءًا من نقطة واحدة على منحنى إجمالي الطلب، عند مستوى سعر معين وكمية من إجمالي الطلب المتضمن في نموذج IS-LM لمستوى السعر هذا، إذا اعتبر المرء مستوى سعر محتمل أعلى، في نموذج IS-LM الحقيقي سيكون عرض النقود M/P أقل وبالتالي سيتم تحويل منحنى LM إلى أعلى، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الطلب كما تم قياسه من خلال الموقع الأفقي لتقاطع IS-

LM ؛ ومن ثم ، عند مستوى السعر الأعلى ، يكون مستوى إجمالي الطلب أقل ، وبالتالي يكون منحني إجمالي الطلب مائلاً بشكل سلبي.

2-2-4 التغير في طلب النقود:

فالطلب الكلي للنقود يؤدي إلى تغيير منحني LM، ويكون ذلك عن طريق محاولة الأفراد تغيير ما يحتفظون به من سندات لزيادة ما يحتفظون به من نقود ففي هذه الحالة، يؤدي ذلك إلى ارتفاع في سعر الفائدة، وهذا الأخير يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل وزيادة طلب النقود المترتب على انتقال دالة طلب النقود، فالطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة تزداد وهو نفس الأثر الذي يحدثه عند انخفاض عرض النقود. (خليل، نظرية الاقتصاد الكلي - المفاهيم والنظريات الأساسية، 1994)

والحالة الثانية عند انتقال الافراد إلى الاحتفاظ بالسندات بدلا من النقود المطلوبة يحدث عكس ذلك،

5- مرونة الأجور وأثر سعر الفائدة على التوازن العام، وأثر ييجو على الاستثمار

يفترض نموذج IS-LM ثبات الأسعار، أم الكلاسيك فيعتبرون أن مرونة الأسعار تعمل على تصحيح الاقتصاد الوطني ولذلك إذا أدخلنا بعض المرونة في الأسعار فإن النتائج التي تتعلق بهذا النموذج ستتغير.

يعتبر الكلاسيك وكذا المحدثين أن الأسعار تتجه إلى الانخفاض خلال فترات الانكماش فالعمال المتعطلين يقبلون بتخفيض أجورهم وتصبح المنشأة قادرة على تخفيض الأسعار وبالتالي تتمكن المنشأة من زيادة مبيعاتها.

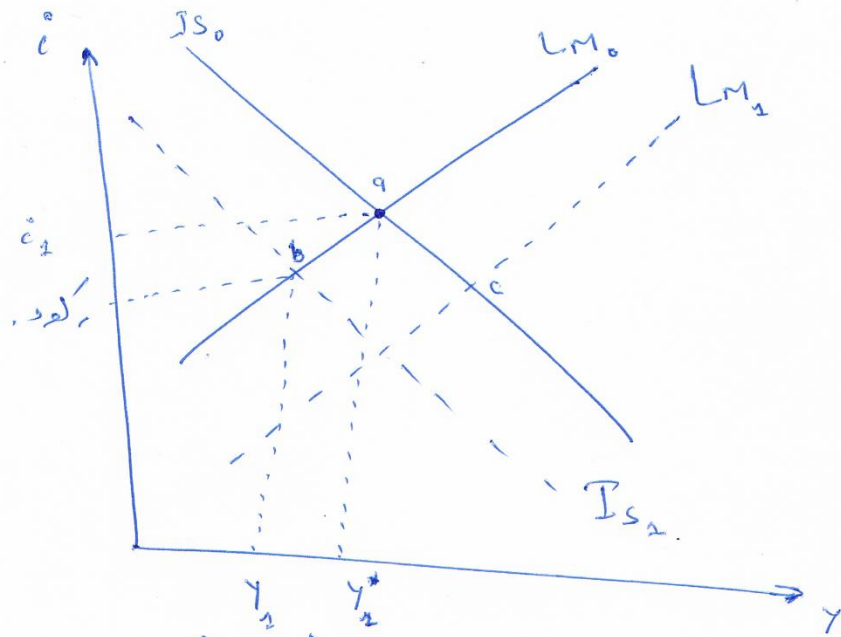
بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة العرض النقود الحقيقية M/P وبالتالي فإن كمية أقل من النقود كافية لشراء السلع والخدمات المطلوبة.

فزيادة عرض النقود الحقيقية مع انخفاض مقدار النقود اللازمة لشراء السلع والخدمات سوف تحرر بعض النقود من السلع والخدمات إلى سوق السندات للمضاربة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ويؤدي إلى زيادة في الانفاق المستقل Ca والدخل Y_d .

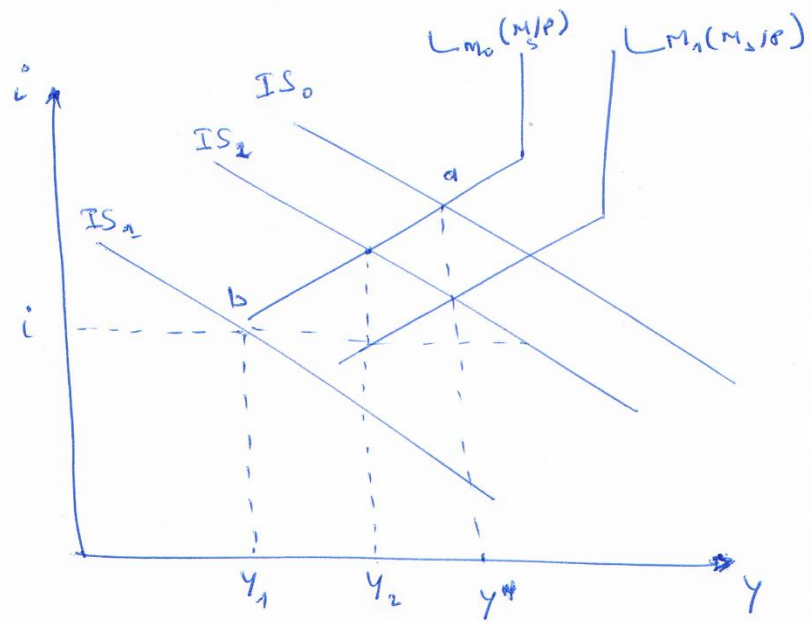
فالزيادة في عرض النقود الحقيقية M/P تؤدي إلى انتقال منحني LM- إلى الخارج فلو استمرت الأسعار في الانخفاض عندما $Y^* > Y$ تؤدي إلى زيادة توظيف العمال حتى يتحقق التوظيف الكامل.

فالمجتمع كان عن Y^* ويحقق التوازن عند a و i_0 ، وغذا حدث تشاؤم من رجال الاعمال فإن IS_0 ينتقل إلى الداخل IS_1

عندما تولد قوى ذاتية مصححة $Y^* > Y$ العمال المتعطلين يقبلوا تخفيض الأجور وبالتالي منشآت الاعمال تخفض الأسعار ويؤدي إلى أن عرض النقود يزداد ينتقل منحنى LM إلى الخارج ويؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة واستمرار في انخفاض أسعار الفائدة وعودة الاقتصاد إلى Y^* .



منحنى "مرونة الأولاد" (منحنى IS)



منحنى : "مرونة الأولاد" (منحنى LM)

أثر بيجو على الاستثمار:

عندما تنخفض الاسعار فإن قيمة النقود سترتفع والعكس صحيح، وإذا كان الانفاق الاستثماري يتأثر بالثروة الحقيقية فمنحنى IS ينتقل كلما تغير مستوى الاسعار وأثر بيجو يعرف كذلك بأثر الأرصدة الحقيقية حيث أكد على أهمية الأرصدة الحقيقية.

كلما كان المجتمع عند النقطة a نقطة تقاطع LM مع IS أثر الأرصدة الحقيقية حيث مستوى الناتج والدخل، فانخفاض في ثقة رجال الاعمال ووجود حالة تشاؤم تنقل المجتمع من نقطة التوازن a إلى النقطة b وتلقي بحالة الاقتصاد إلى الانكماش ويكون الاقتصاد واقعا في مصيدة السيولة ويصبح مستوى توازن الدخل عند y_1 وعند انخفاض مستوى الأسعار يتجه الكساد من P_0 إلى P_1

تمارين تطبيقية

التمرين الأول:

- 1- ما هو الفرق الموجود بين ما جاء به تحليل كينز وبين تحليل هانس في سوق النقود ؟
- 2- كيف يؤثر تغير أسعار الفائدة على الدخل التوازني بين كل من كينز وهانس ؟
- 4- اشرح بيانيا تصور هانس لمعادلة الاستثمار وكيف يختلف عن تصور كينز ؟
- 5- ما هي العوامل التي تؤثر على انتقال منحنى IS و LM حسب كل من هانس وهيكس ؟

التمرين الثاني:

ضع صحيح أو خطأ مع تعليل الإجابة.

- 1- الصادرات الصافية تقيس مقدار الناتج النهائي الذي يحصل عليه العالم الخارجي بعد طرح الواردات.
- 2- اعتبر الكينزيون أن مستوى الاستخدام للعمالة هو الذي يحدد الإنتاج ثم ينتقلون إلى تحديد سعر الفائدة.
- 3- يعبر منحنى Im عن العلاقة بين الطلب الفعال والعرض الكلي للنقود، حيث يعتبر عرض النقود متغير خارجي.
- 4- حجم الأرصدة النقدية العاطلة لأغراض المضاربة تتحدد بواسطة توقعات التغير في أسعار الفائدة.
- 5- يتوقف مقدار الصادرات على مستوى الأسعار في الداخل والخارج فقط.
- 6- تخفيض الانفاق الحكومي بتخفيض مساوي في الضرائب يكون له اثر توسعي على الدخل.
- 7- يتم تحديد مستوى توازن الناتج بثلاثة قطاعات عن طريق $S + G = I + TX$
- 8- لتحديد دخل التوازن في النموذج الكينزي نعلم على طريقتين هما طريقة الانفاق وطريقة الناتج.

تمرين 03:

$$C = 150 + 0.8y_d \quad G = G_0 = 630 \quad I = 300 - 2160i$$

$$T_x = 120 + 0.2y \quad T_r = 120$$

$$M_d = M_0 = 1150$$

$$L_1 = 0.5y \quad L_2 = -2000i$$

- 1- حدد معادلة IS و LM.
- 2- ما قيمة الدخل الوطني ومعدل الفائدة عند توازن التوازنين
- 3- إذا ارتفعت الكتلة النقدية ب 60 ون كيف يصبح وضع التوازن الجديد. علق على ذلك اقتصاديا، ومثل ذلك بيانيا؟

التمرين 03:

إذا توافرت المعلومات الآتية حول اقتصاد بلد ما حيث:

$$M_{d1} = 0.1Y$$

$$M_{d2} = 0.3Y$$

$$M_{d3} = 5000 - 200i$$

المطلوب:

- ماذا تمثل كل معادلة من المعادلات السابقة؟
- أوجد معادلة LM؟
- ما هو الدخل المناسب لمعدل الفائدة 1 % و 1.5%؟
- أرسم منحنى LM؟

التمرين 04:

ليكن لدينا النموذج التالي:

$$M_s = 400$$

$$M_D = 0.25Y + 150 - 200i$$

المطلوب:

- 1- أوجد صيغة الدخل التوازني؟ احسب قيمته إذا كان $i = 0,1$ ؟
- 2- أحسب قيمة سعر الفائدة التوازني؟
- 3- مثل بيانيا التوازن في سوق النقد بطريقة الأجزاء المنفصلة؟

التمرين 05:

-إذا توفرت لديك المعلومات التالية:

$$MD=160-2500i+0.25Y$$

$$MS= 800$$
 المعروض النقدي:

$$C=100+0,8Y , I=50-100i , Tr=2 . G=5$$

$$X=5 , M=0,01Y ,$$

$$, Tx=1+0,2Y ,$$

المطلوب:

- 1- حدد قيمة α وفسرها اقتصاديا؟
 - 2- حدد قيمة النقد المطلوب للمعاملات؟ والنقد المطلوب للمضاربة، ومثلها بيانيا؟
 - 3- حدد عبارة الدخل التوازني لـ IS و LM؟ أوجد سعر الفائدة التوازني؟
 - 4- اوجد منحنى منحنى IS بيانيا و LM بيانيا؟ ومثل الوضع التوازني بيانيا؟
 - 5- إذا كان الهدف من السياسة المطبقة هو زيادة في الدخل وضح كيف يمكن الوصول اليها مع توضيح بيانيا؟
- تمرين 06: في اقتصاد دولة ما يتكون من أربع قطاعا محددة كاللاتي:

$$C = 20750+0.75Y_d$$

$$I = 0.4Y-20000 i$$

$$G =19500$$

$$T_A=8000+0.15Y$$

$$T_R=5000$$

$$M=10000+0.075Y \quad X=18250$$

المطلوب:

- 1- أوجد معادلة IS بطريقتين؟
- 2- أوجد معادلة LM ؟
- 3- ما هو الدخل المناسب لمعدل الفائدة 1 % و 1.5 % ؟
- 4- أحسب الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، وعلق على وضعيتهما؟

المحور الرابع : نماذج النمو الاقتصادي

تمهيد:

يشمل النمو الاقتصادي على نمو الناتج المتوقع على المدى البعيد ويعد نمو الناتج هو أحد أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، حيث يرتبط إلى حد بعيد بارتفاع متوسط الدخل الحقيقي جنبا إلى جنب مع ارتفاع مستويات المعيشة

منافع النمو الاقتصادي لا تخفى على أحد. فالنمو يقود إلى تحسين مستويات المعيشة، وتحقيق مزيد من الإيرادات الضريبية من أجل الخدمات العامة، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيات ومنشآت الأعمال الجديدة، بما في ذلك الاستثمار المطلوب لمكافحة تغير المناخ والتحول إلى استخدام الطاقة المتجددة. وهذا ما يفسر الأهمية البالغة لزيادة الإنتاجية مقومات النمو الاقتصادي:

على الرغم من اختلاف الدول سريعة النمو في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي سريع إلا أنها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، في واقع الأمر فإن الاقتصاديين الذين درسوا عملية النمو الاقتصادي وجدوا أربع مقومات للنمو وهي:

- الموارد البشرية تشمل عرض العمالة والتعليم والتنظيم والحوافز. ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة عنصر العمالة وهي مهارات القوى العاملة ومعرفتها وتنظيمها تمثل العنصر الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي، ف شراء أجهزة الكمبيوتر السريعة ووسائل الاتصالات الحديثة ومعدات متطورة لا تغني في استخدام السلع الرأسمالية بصورة فعلية، فقد أدت التحسينات الخاصة بالتعليم والصحة والتنظيم والإدارة والقدرة على استخدام الكمبيوتر إلى زيادة إنتاجية عنصر العمالة.
- الموارد الطبيعية من عناصر الأرض والثروة المعدنية والوقود والجودة البيئية.
- تكوين رؤوس الأموال مثل المكننة والمصانع والطرق.
- التكنولوجيا من العلوم والهندسة والإدارة وقطاع الأعمال الحرة.

النماذج المفسرة لنمو اقتصادي:

ان أهم النماذج المفسرة لنمو اقتصادي في كل من النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية رغم الاختلاف الموجود بينهما في مجال تحليلهما للظواهر الاقتصادية، حيث تهتم الأولى بتحليل الظواهر من منظور المدى الطويل بينما الثانية من منظور قصير الأجل، ويرجع في ذلك إلى الأزمات الاقتصادية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، ونموذج النظام الاشتراكي، ومشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية.

وتم تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام هي:

- نماذج النمو الكينزية.
- نماذج النمو النيوكلاسيكية تهتم بالنمو الخارجي.
- نماذج النمو الحديثة التي تهتم بالنمو الداخلي.

1- نموذج هارود-دومار:

ينتمي إلى نماذج النمو الكينزية اهتما بدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة لمحاولة تحديد دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو في الدخل الوطني، وقد وضع كل منهما نموذجه مستقل عن الآخر بناء على مجموعة من الفرضيات للوصول إلى مدى تأثير الانفاق الاستثماري والدخل مع استيعاب العمالة الموجودة في المجتمع. بينا فيه أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار، بحيث يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الاجمالي، لغايات تعويض رأس المال الثابت، بمعنى تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من الآلات، والمعدات، والأبنية، والطرق، والجسور، وغيرها من الأصول بغية المحافظة على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمار بنسبة أعلى من نسبة الاهتلاك، فالدول التي ترغب في تحقيق مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية يجب زيادة نسبة الادخار بحيث لا يقل عن 15-20% من دخلها الوطني السنوي. (البشير، 2020).

1-2- نموذج هارود:

حاول ايجاد نموذج للنمو خلال سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث عرض عمله في مقالته المقدمة سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان: "بحث في النظرية الحركية"، يركز هذا النموذج على ثلاثة معدلات للنمو هي:

1- معدل النمو الفعلي:

وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال $G=S/C$

S: حجم الادخار الكلي

C: معامل رأس المال ويعادل $I/\Delta Y$ (ايتمثل حجم الاستثمارات المنجزة، و ΔY تمثل التغير في الدخل أو

الناتج الصافي)

$$G = \Delta Y / Y \dots\dots\dots 1$$

G: معدل النمو الفعلي

ΔG : التغير في الدخل

Y: الدخل الوطني

ΔY : التغير في الدخل

2- معدل النمو المضمون الضروري: g_w

يمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون

$G = S/CR$ ، حيث CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.

$$I = f(\Delta Y) \dots\dots\dots 2H$$

معدل النمو الطبيعي:

أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم ودرجة التفضيل بين العمل

ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة

$$S = I \dots\dots\dots 3$$

يمثل الادخار الصافي نسبة من الادخار الصافي وهو الادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

كذلك فإن نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، فالاستثمار تابع

لمعدل الزيادة في الدخل. وتكون المدخرات دالة في الدخل، كما يكون الطلب عليها دالة في الزيادة في الدخل.

أهم الانتقادات الموجهة لنموذج هارود -ودومار:

- افتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، حيث امكانية تحقيقه في المدى القصير، غير أنه في

المدى الطويل والمتوسط يكون غير صحيح.

- افتراض ثبات سعر الفائدة غير أن الواقع يثبت عكس ذلك.
- ثبات الميل الحدي للادخار في المدى القصير غير أنه في المدى الطويل لا يتحقق هذا الافتراض.
- فرضية عدم تدخل الدولة، اضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار.

2- نموذج كالدور، ونموذج جون

2-1- نموذج كالدور:

ينتمي نيكولاس كالدور وجوان روبنسون إلى مدرسة كامبردج. وقد شكلت أفكار كالدور وروبنسون ما أستخدم عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو أيضا من أفكار النيو كلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي.

كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل، وأهمية محورية في تفسير النمو. وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول، إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية، وهي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضا، فإن مشكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو وهكذا، فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من جهة أخرى. وبناء على هذا الإطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تحدثه هذه الآليات من آثار.

فإذا كان في الأجل القصير الاستثمار أكبر من الادخار، عند مستوى التوظيف الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى الارتفاع العام للأسعار وبشكل أعلى من ارتفاع الأجور (حدوث تضخم) وهنا يتغير توزيع الدخل لمصلحة الملاك في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الادخار وعندئذ يتساوى الادخار والاستثمار ويتحقق التوازن أما إذا حدث العكس، بأن كان الادخار أكبر من الاستثمار فإن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، وبسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور وفي هذه الحالة ينخفض الادخار القومي، بسبب انخفاض النسبة لكاسبي الأرباح (الملاك)، إلى أن يساوي الادخار القومي مع الاستثمار القومي ويتحقق التوازن وهذا ما يعرف بمصطلح "أثر كالدور".

أما في الأجل الطويل، فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي، وبفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة أرباب لعمل.

وقد وجهت عدة انتقادات إلى نموذج كالدور فهناك نقد موجه لأنه افترض ثبات معدل الادخار القومي عبر الزمن وهذا أمر لا تدعمه الوقائع.

كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور، وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي، هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة خلغها كالدور على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال، كما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام.

المربع السحري لكالدور :

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا ال يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور. ويقصد "بالمربع السحري لكالدور" تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية والمتمثلة بالتوظيف الكامل ، النمو الاقتصادي ، استقرار السعر والتوازن الخارجي ، وقد لاحظ كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائما غير متوافق مع الأهداف الأخرى ، فال يمكن تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي مع استقرار السعر كما ال يمكن تحقيق استقرار السعر والتوازن التجاري في وقت واحد ويتم تحديد قيم هذه الأهداف ؛بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض لتعطي لنا شكل مربعاً .

تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت، والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية والمتمثلة بالآتي:

1- البحث عن النمو الاقتصادي: حسب " كالدور " يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر

البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما

يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما لحفاظ على البيئة من

التلوث وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.

2- البحث عن التشغيل الكامل: حسب " كالدور " يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر في المئة، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها .

3- التحكم في التضخم: الذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، يرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم أي صفر في المئة، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية

4- البحث عن التوازن الخارجي: والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلد " حالة العجز "، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يعد تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض ، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك ، فمن الصعب تحقيق كال الهدفين السابقين في نفس الوقت ، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار ، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة لزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة ، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمالية ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر) موقف وسط (فإن التضخم ال يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما

فرضيات النموذج:

أقترح كالدور الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لبناء النموذج :

-النمو المستمر في الحجم الإجمالي للإنتاج وفي إنتاجية العمل بمعدل ثابت ؛ وليس هناك انخفاض معدل نمو الإنتاجية

-هناك زيادة مستمرة في مقدار رأس المال لكل عامل ، أيًا كان المقياس الإحصائي لرأس المال المختار في هذا الصدد .

-معدل ربح ثابت على رأس المال ، على الأقل في البلدان "المتقدمة" المجتمعات الرأسمالية معدل الربح هذا أعلى بكثير من معدل الفائدة طويل الأجل

-نسب رأس المال والمخرجات الثابتة على مدى الطويل ؛ على الأقل هناك توجد اتجاهات واضحة طويلة الأجل ، سواء كانت صاعدة أو هابطة ، إذا كانت الاختلافات في درجة الاستفادة من السعة المسموح بها. هذا يعني أن يميل الدخل ورأس المال إلى النمو عند نفس المعدل .

-علاقة ارتباط عالية بين حصة الأرباح في الدخل وحصة الاستثمار في الناتج ؛ نصيب ثابت من الأرباح والأجور أو في الفترات التي تكون فيها حصة الاستثمار في الناتج ثابتة.

الصيغة الرياضية للنموذج:

انطلق كالدور هي الاعتقاد بأن دخل المجتمع موزع بين طبقات مختلفة. ولكل منها ميلها الخاص للادخار. $P + W = K$ ويمكن تحقيق التوازن إلا من خلال توزيع عادل ومناسب للدخل، فمعدل النمو وتوزيع الدخل هما عنصران مترابطان بطبيعتهما. ويعتمد نموذج كالدور على هذين العنصرين وعلاقتهما ويبرز أهمية توزيع الدخل في عملية النمو -وهذه إحدى المزايا الأساسية لنموذج كالدور.

تحدد علاقات توزيع الدخل المستوى المحدد للادخار أو الادخار الاجتماعي، وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، يتطلب تحقيق هذا المعدل أو معدل النمو المحدد مستوى معينًا من الاستثمار، وبالتالي، توفير للدخل وبالتالي توزيعًا مطابقًا.

$$Y = W + P$$

$$I = S$$

$$S = S_w + S_p$$

حيث أن Y: الدخل الوطني

W: الأجور

P: الأرباح

I: الاستثمار

S: الادخار

Sw: قيمة الادخار من الأجر

Sp: قيمة الادخار من الأرباح

. مع العلم أن $S_p = S_p P$

و $S_w = S_w W$

حيث S_w هي نصيب الادخار من الأجور؛ و S_p هي حصة المدخرات من الربح، لتحل محل S ،

نحصل على :

حيث Y/P هي حصة الربح في إجمالي الدخل و Y/I هي نسبة دخل الاستثمار،

يمكننا بسهولة رؤية رأي Kaldor وتقييمه. والذي يتمثل في أن حصة الربح في إجمالي الدخل هي دالة على نسبة الاستثمار إلى الدخل.

$$\begin{aligned} I &= s_p P + s_w W & (\because I = S) \\ &= s_p P + s_w (Y - P) & (\because W = Y - P) \\ &= s_p P + s_w Y - s_w P \\ &= (s_p - s_w) P + s_w Y \end{aligned}$$

2-2- نموذج جون: Joan Violet Robinson

جوان فيولت روبنسون عالمة اقتصاد بريطانية، كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الاقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزي، التي تتبع مبادئ عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز. وقد ساعدت روبنسون كينز في تطوير نظرياته، الأمر الذي أحدث ثورة في السياسة الاقتصادية، إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت تعتقد، مثل كينز، أن ضغط الإنفاق الحكومي يمكن أن يمنع الكساد الاقتصادي والبطالة المنتشرة.

وطورت روبنسون المفاهيم الكينزية مثل النمو الاقتصادي والتغير التقني. وتعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل. واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كمال الطرفين.

فرضيات نموذج جوان روبنسون:

وجهت "روبنسون" عدة انتقادات الافتراض كينز حول فاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظيف الكامل وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع.

وقد انطلقت جوان روبنسون من الفرضيات التالية:

أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، والثاني يستهلك-أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو ثبات المستوى التكنولوجي من ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج ولقد ركزت جوان روبنسون على معدل الأجور الحقيقية) عكس كينز (حيث أثبتت أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال، ومن هنا ينخفض معدل الربح وتظهر البطالة.

- ترى جوان روبنسون أن الاحتكارات هي المشكلة في عملية تأخير النمو. وظهور الركود الاقتصادي والبطالة ففي حالة الاحتكار يكمن لمعدلات الربح أن ترتفع، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الأسعار، وبذلك فإن في الغالب أن زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي إلى زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي واتجاه الاقتصاد إلى الركود والبطالة، كما ترى أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على أرباب العمل لزيادة الأجور يؤدي إلى عدم ظهور الركود والبطالة.

- أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار والتكاليف وأن الأجور ترتفع مع ارتفاع

الإنتاجية

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل. واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كمال الطرفين

2-3-3 الصيغة الرياضية للنموذج:

يمكن التعبير عن هذه العلاقة على النحو التالي

$$28 PY = WN + \pi PK$$

P: المستوى العام للأسعار

Y: الدخل الوطني الصافي

W: معدل صافي الأجر

N: مقدار العمالة المستخدمة

K: مقدار رأس المال المستثمر

π : معدل الربح

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على

$$PY = WN + \pi PK$$

$$Y = \frac{WN}{P} + \pi K$$

$$\pi K = Y - \frac{W}{P} N$$

$$\pi = \frac{Y - \frac{W}{P} N}{K}$$

Dividing both sides by N, we get

$$\pi = \frac{\frac{Y}{N} - \frac{W}{P}}{K/N}$$

$$\pi = \frac{\rho - \frac{W}{P}}{\theta}$$

$\rho = N/Y$ الإنتاجية الحدية للعمل

P/W : معدل الأجر الحقيقي

$N/K = \theta$ نسبة رأس مال العمالة

تشير المعادلة أعلاه إلى أن معدل الربح هو دالة لإنتاجية الحدية للعمل (ρ ومعدل الأجر الحقيقي P/W) ونسبة رأس

المال للعمالة (θ)

بمعنى آخر، يظهر معدل الربح على أنه قادر على التغيير بشكل مباشر مع معدل العائد الصافي لرأس المال وعكسياً مع

معامل كثافة رأس المال. الشرط الضروري للتعظيم الربح هو أن المشتق الأولى يجب أن يكون صفراً.

حسب روبنسون عندما يكون التقدم التقني محايداً ويسير بثبات، دون أي تغيير في النمط الزمني للإنتاج، تعمل

الآلية التنافسية بحرية، وينمو السكان إن وجد بمعدل ثابت ويستمر التراكم بالسرعة الكافية لتوفير القدرة الإنتاجية

لجميع العمالة المتاحة، ويميل معدل الربح إلى أن يكون ثابتاً ومستوى الأجور الحقيقية يرتفع مع الإنتاج لكل فرد

انتقادات النموذج:

يتم تلخيص بعض نقاط الضعف هذه أدناه :

1- إهمال التحول المؤسسي،

2- ثبات مستوى السعر

3- اقتصاد المغلق

. الافتراضات غير الواقعية،

- الحياد إزاء الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية

- تجاهل دور رأس المال البشري،

- انخفاض معدل تراكم رأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي المحتمل،

- عدم تدخل للدولة في الشأن الاقتصادي وما قد يترتب عنه من آثار سلبية.

2-4 نموذج سولو سوان:

اقتصادي أميركي ينتمي إلى المدرسة الكينزية في الاقتصاد، واشتهر بنظريته بشأن النمو الاقتصادي، حصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 1987، وفكرة نموذج سولو هي أن رأس المال الجديد أكثر قيمة من رأس المال القديم نتيجة أن رأس المال الجديد يتم إنتاجه بواسطة التكنولوجيا المعروفة. فرأس المال يجب أن يكون كياناً محدوداً لأن جميع الموارد الموجودة على الأرض محدودة بالفعل ويفترض هذا النموذج أن الإنتاج يعتمد على كل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض أن دالة الإنتاج تتميز بثبات عوائد الإنتاج، غير أن عوائد كل من العمل ورأس المال متناقصة.

هو نموذج خارجي من النمو الاقتصادي الذي يحلل التغيرات في مستوى الإنتاج في الاقتصاد مع مرور الوقت نتيجة للتغيرات في عدد السكان ومعدل النمو، معدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي. ويعتبر هذا النموذج، الذي طوره الاقتصادي روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل، أول نموذج نمو كلاسيكي جديد وتم بناؤه على نموذج Domar-Harrod الكينزي، ونموذج Solow هو أساس النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

قدم روبرت سولو سنة 1951 نموذجاً مبسطاً للنمو النيو كلاسيكية وأهم فرضية تميزه عن نموذج "هارود دومار"

هو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خصوصاً العمل ورأس المال.

عندما يكون هناك معامل إحلال فني خاصة K, L يصبح بالإمكان تعديل مسار النمو عبر الزمن باتجاه التوازن . اعتمد سولو على دالة الانتاج لكوب –دوغلان لغرض وضع إطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن. ثم اضاف في العام 1952 أفكارا جديدة في هذا المجال إذ أشار الى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يحدث بفعل مجموعة من معدلات النمو في عوامل أخرى للإنتاج تتعدى رأس المال المادي ورأس المال البشري وهي التقدم التقني.

4-2-1- فرضيات النموذج:

تعتمد نظرية نموذج سولو Solow للنمو الاقتصادي على عدة افتراضات تتمثل فيما يلي:

- سيادة المنافسة التامة بالصورة التي تلغي مجهود الاسعار الذي قد يحيل دون تحقيق عملية الإحلال - . تتصف سوق العمل ورأس المال والإنتاج بالمنافسة التامة ، وهذا يعني أن أسعار كل من خدمة العمل ورأس المال والإنتاج ال تتصف بالجمود.

- أن كل ما يدخر يستثمر في الاقتصاد
- أن القوى العاملة تنمو بمعدل ثابت وأن التقدم التقني معدوم
- تتصف دالة الإنتاج بتناقص الإنتاجية وثبات عوائد الحجم.
- يهدف المنتجون الى اختيار توليفة لرأس المال والعمل يمكنهم من تحقيق أقصى الأرباح

$$Y = F(K, L)$$

والصيغة الرياضية لنموذج سولو-Swan Solow تم بناء نموذجه وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = (A_t)^\alpha \cdot (L_t)^{1-\alpha} \dots\dots\dots 1$$

Y : الناتج المحلي الإجمالي

K : الرصيد من عنصر رأس المال المادي والبشري

L : عنصر العمل

A : إنتاجية العمل وهي تنمو بمرور الزمن نتيجة مؤثرات خارجية عن النموذج بمعدل التقدم التكنولوجي.

α : مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال

$1-\alpha$: مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل

وباستخدام سمة ثبات عوائد الحجم فإن ضرب كل عنصر من عناصر الإنتاج بقيمة ثابتة $L/1$ يؤدي إلى ضرب الناتج بنفس القيمة

$$\frac{1}{L} \cdot Y_{(t)} = \left(\frac{1}{L} \cdot K \right)^{\alpha} \cdot \left(\frac{1}{L} \cdot L \right)^{1-\alpha}$$

وفي هذه المعادلة يسمى tA () بواقي سولو

ويوضح الفرق بين معدل نمو الناتج Y_t والوسط الحسابي لمعدلات نمو رأس المال المادي ورأس المال البشري مرجحين بنسبة مساهمة كل منهما في الناتج. أي أن النمو في الناتج الكلي والذي يسمى Factor Total (TFP (Productivity سيتم توزيعه على المعدلات الترجيحية للنمو في عوامل الإنتاج كمتغيرات داخلية في النموذج وعلى النمو في التقدم التقني كمتغير خارجي (L, K) . علماً أن رصيد رأس المال وفق نموذج سولو يستخدم على أساس التراكم وفق الصيغة التالية

$$K_t = K_{t-1} + \delta K_{t-1} - K_t$$

حيث t : إجمالي تكوين رأس المال

δ = معدل اهتلاك رأس المال

δ = . يلاحظ أن النماذج السابقة خاصة نموذج سولو المبسط وكذلك "هارود دومار" عجزت عن تفسير حقيقة نمو الدخل الفردي لأنه في المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستقرار.

لهذا تم اللجوء إلى إدخال نمو دخل الفرد ويكون ثابتاً عند حالة التوازن

مفهوم التقدم التقني (A) والذي ينظر إليه على أنه مساهمة خارجية داعمة للناتج المحلي ويزيد من كفاءة عوامل الإنتاج

وهناك عدة تأثيرات للتقدم التقني: التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل وهو الذي يسمى من وجهة نظر هارود

التقدم. $Y = f(K, AL)$ الحيادي وتكون صيغة إدخاله على دالة الإنتاج.

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال ويسمى حيادياً من وجه نظر سولو. $Y = f(AK, L)$

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية كل من العمل ورأس المال ويكون حيادياً من وجهة. $Y = A \cdot f(K, L)$

وقد تم استخدام نموذج سولو بعد تطويره بشكل واسع من قبل الكثير من الباحثين خصوصاً فيما يتعلق بطرق احتساب رأس المال المادي والبشري وهو النموذج المطور.

حساب عوامل الانتاج: لابد من الإشارة هنا الى أن نموذج سولو المطور يتطلب توضيح طريقة احتساب عوامل (Accumulation Capital) الانتاج لأن مؤشر النمو يستوجب تقدير مخزون رأس المال وحسابه وفق معدلات الاهتلاك وتكوين رأس المال (formation Capital).

كما يتم حساب رأس المال البشري وفقاً لمتوسط سنوات التعليم والعائد على الاستثمار -مخزون رأس المال (Accumulation Capital) هناك عدة طرق لحساب تراكم رأس المال أهمها طريقة الجرد الدائم التي تعتمد على اساس تجميع تراكمات تكوين رأس المال الثابت باعتباره اضافات سنوية التي تعتبر تدفق سنوي يضاف الى رصيد رأس المال وفق المعادلة التالية $\delta K_t = K_t - K_{t-1} + \delta K_{t-1}$ والمسار الزمني للتراكم الرأسمالي يكون وفق الصيغة التالية $\delta K_t = K_t - K_{t-1} + \delta K_{t-1}$ (1) (1) * (1) -

حيث أن: معدل اهتلاك رأس المال في الاصول الانتاجية للاقتصاد $\delta = K_0$ = مخزون رأس المال الأولي

هناك طريقة اخرى تهتم بتقدير تعتمد على K افتراض ثبات معامل رأس المال المادي الى الناتج القومي والذي يؤول الى تساوي معدل النمو في رأس المال المادي مع معدل النمو في الناتج K وتكون عندها تجعل من قيمة رأس المال المتراكم في نهاية المدة أكبر بل متعاطمة كما ان افتراض تساوي معدل النمو في رأس المال مع الناتج يضعف من قدرة نموذج سولو على حساب الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

-رأس المال البشري Capital Humane بقصد توافق منهج سولو مع الاضافات الحديثة لمدرسة النمو الداخلي ومتطلباتها من مهارات وتدريب وكذلك من أجل تحويل قوة العمل الى شكل رأس مال بشري.

ويؤكد نموذج سولو على إنه بإمكان الدول التي تزداد فيها القوى العاملة عن رأس المال، أن تقيم مشاريع استثمارية كثيفة العملة لتمتص الأيدي العاملة الفائضة بالموارد المحدودة، وهكذا فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يقود الى ارتفاع دخل الفرد، ومن ثم ستتحسن الى استثمار، الذي يؤدي بالتالي مستويات المعيشة و سيزداد الإذخار الذي سترجم فوراً الى تحسن الأداء الاقتصادي في الدولة. وقد أدخل الاقتصادي الأمريكية سولو العامل التقني عن طريق تحريك دالة الانتاج.

مساهمة العمل في النمو: وهذه المساهمة تمثل حاصل ضرب معدل نمو العمل في مرونة الانتاج بالنسبة للعمل .

مساهمة رأس المال في النمو: وهذه المساهمة تمثل حاصل ضرب معدل نمو رأس المال في مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال.

مساهمة التقدم التقني معدل النمو التقني: ويتم الحصول على أثر التقدم التقني بالتالي

$r = GY - (a GL + b GK)$ اي ان معدل النمو التقني يساوي معدل نمو الانتاج ناقصاً معدل نمو العمل في المرونة

بالنسبة للعمل زائداً معدل نمو رأس المال في مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال

مخطط Solow: هو مخطط يمثل برأس مال لكل عامل على المحور الأفقي والإنتاج والاستثمار والاهتلاك على المحور

العمودي، إنه يظهر تناقص العائد إلى رأس المال وحالة رأس المال المستقرة.

المحور الخامس: الدورات الاقتصادية

تهديد:

صادف العالم العديد من الدورات الاقتصادية منذ قرون إلا أنها غير مرغوبة، ويعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر، حيث كان للمؤرخ السويسري "جان تشارلز ليونارد دي سيسموندي" الفضل في دراستها، وفي عام 1860 حدد الاقتصادي الفرنسي "كليمان جوجلار" فترة الدورات الاقتصادية لأول مرة من 7 إلى 11 عاماً.

ولعل أهمها الكساد الكبير الذي حدث بين الفترة 1929-1933، حيث انخفض الناتج المحلي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية إلى 30% في فترة انكماش هذه الدورة. (سامي خليل، ص 72)

ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، ظلت الدورات الاقتصادية للولايات المتحدة موجودة لمدة 5.5 سنوات في المتوسط تقريباً وعند رؤية الإحصائيات، نجد اختلافات كبيرة في الفترات الزمنية للدورات، فبعض الدورات استمرت لمدة 1.5 سنة من مرحلة الذروة إلى مرحلة الذروة (من 1981 إلى 1982)، بينما استمر بعضها لمدة 10 سنوات تقريباً (من 1991 إلى 2001).

1- تعريف الدورات الاقتصادية:

وتُسمى أيضاً "دورة الأعمال" (Business Cycle)، وهي الحالة المتقلبة للاقتصاد القائم على السوق، ففي عالم اليوم كل اقتصاد تقريباً هو اقتصاد قائم على السوق تحدد فيه قوانين العرض والطلب الأسعار، تؤثر ضغوط العرض والطلب على الاقتصاد من خلال متغيرات مختلفة، مثل الظروف الاقتصادية العالمية والموازن التجارية والإنتاجية ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، بشكل إجمالي، تشكل حالة الدورة الاقتصادية.

وهي ذبذبات في النشاط الاقتصادي أو مجموعة من التغيرات التي تحدث دورياً في المؤشرات الاقتصادية للدول، كالبطالة والتضخم والناتج والدخل، والتي تقاس بنسب ارتفاع النمو الاقتصادي أو انخفاضه، وتُعرف أيضاً بأنها "تقلبات منتظمة في مستوى النشاط الاقتصادي تتعرض لها اقتصادات العالم وتختلف مدة كل دورة وفقاً لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة والوصول لمرحلة الانتعاش أو الرخاء"، أو هي اتجاه الحركات الارتفاعية والنزولية للناتج المحلي الإجمالي التي تحدد في نهاية المطاف النمو الكلي طويل الأجل للاقتصاد.

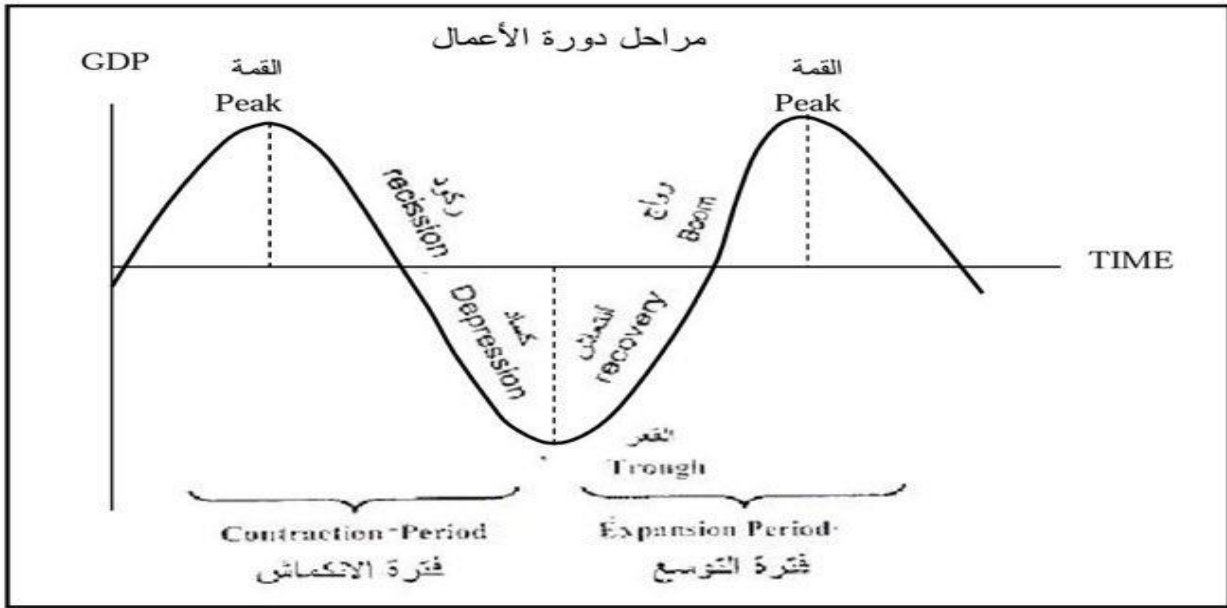
ويتفق معظم الاقتصاديين أن مدة الدورة الاقتصادية متجددة الحدوث وقد يتراوح طولها من 3- 12 سنة، ومن الصعب على الحكومات منع حدوثها؛ لكن باستطاعتها التحكم في مدتها، كإطالة فترة الانتعاش والقمة، وتخفيض مدة الركود، وهذا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الصفات المميزة للدورات الاقتصادية:

- صفة الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية في نفس الوقت.
- متجددة الحدوث بمعنى تتكرر عدة مرات ولكن لا تكون بنفس الطول فتختلف كل دورة اقتصادية عن الأخرى في مدتها الزمنية.
- أن فترة التوسع تكون أطول من فترة الانكماش، لأنه خلال كل فترة زمنية معينة، فإن الناتج الوطني الإجمالي ينمو عن سابقه.
- اختلاف الدورات الاقتصادية في الطول، فمند الحرب العالمية الثانية فإن فترات التوسع في الدورات الاقتصادية تراوحت بين سنة واحدة إلى تسع سنوات.

2- مراحل الدورات الاقتصادية

يمكن تقسيم مراحل الدورة الاقتصادية إلى أربع مراحل تبدأ بمرحلة التوسع، ثم تأتي مرحلة القمة، ثم تأتي بعدها مرحلة الركود وفي النهاية نجد مرحلة الكساد، وسوف نشرح كل مرحلة باختصار. ولا توجد قاعدة محددة في تحديد المدة التي تستغرقها كل مرحلة، وفي الواقع يمكن أن تستمر مراحل التوسع سنوات عديدة قبل أن تصل إلى الذروة. ومع ذلك فإن الاقتصاد السليم يمر دائماً بمرحلة انكماش من حين لآخر CFI, Economic Cycle,



يسعى الاقتصاد الكلي إلى دراسة حول محاولة الحكومات كبح جماح الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، حيث يترتب على ارتفاع الأسعار الاختلال في كل من هياكل الانتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل وتدهور المدخرات وزيادة الواردات ونقص الصادرات، وتؤدي إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، ويمتد ذلك إلى آثار سلبية على الاستهلاك والاستثمار والعمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. لذلك تسعى الحكومات إلى تقليل آثار الدورات الاقتصادية، سواء كانت إلى أعلى أو إلى أسفل، بحيث تكون التقلبات في نمو الناتج الوطني الاجمالي أقل حدة إلى الأعلى أو إلى الأسفل، ومقابل ذلك لا نستطيع تحديد مقدار الكبح الممكن التي تقوم به الحكومة ولا مقدار التكلفة التي يتحملها المجتمع من أجل كبح تقلبات الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي.

كما أن الحكومة لا تستطيع أن تبقي على الناتج الحقيقي أعلى ما يمكن طول الوقت، لأنه عند هذا المستوى فإنه يحدث ارتفاع في معدلات التضخم، وتؤدي بمنشآت الأعمال إلى رفع أسعارها لتجنب آثار التضخم على أرباحها. كذلك فإن الناتج الحقيقي المنخفض غير مرغوب فيه من قبل الحكومات أو المجتمع لأنه يؤدي إلى الاستغناء على الكثير من العمال فترتفع البطالة وينخفض المستوى المعيشي ففي مثل هذه الحالة فإن الإسراع بالتضخم يعوض ولو جزئياً الناتج الوطني المنخفض. (خليل، 1994)

وتعتبر دراسة الدورات الاقتصادية مفيدة للتحليل الاقتصادي ككل، وإداء الأعمال إضافة إلى المساعدة في اتخاذ قرارات مالية مناسبة تبعاً لوضعية الاقتصاد في مراحل الدورة (KIMBERLY AMADEO, *What Is the Business Cycle?*) <https://www.thebalance.com;1/5/2022>

2-1- مرحلة التوسع أو الانتعاش

هي مرحلة الازدهار والتوسع الاقتصادي نتيجة النمو في جميع أنحاء الاقتصاد تحدث بعد انكماش الاقتصاد لفترة طويلة، يتم تمثيلها بشكل عام بمنحنى كحركة صعوديه، فخلالها تقوم الشركات بزيادة الإنتاج، لأن الإنتاجية آخذة في الازدياد وخلالها يرتفع التوظيف وتسجل المؤشرات الاقتصادية قراءات إيجابية، تحدث زيادة في الانفاق بزيادة في العمالة والدخل والإنتاج والمبيعات، القروض متوفرة للمستثمرين، كما يتمتع الاقتصاد بتدفق مستمر في المعروض النقدي مع ازدهار الاستثمار.

فالناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأكثر استخداماً للإشارة إلى الناتج الاقتصادي خلال مرحلة التوسع، فيزداد عن سابقه. ويقدر الاقتصاديون أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراوح بين 2٪ إلى 3٪ يعد أمراً صحيحاً.

2-2- مرحلة الرواج أو القمة

تبدأ هذه المرحلة بعد وصول النمو الاقتصادي إلى ذروته مع وصول الأسعار إلى أعلى مستوياتها، وكذلك حجم الإنتاج والدخل ومستويات التوظيف مع استغلال جميع الموارد المتاحة (الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم) بالكامل، ويصل النشاط الاقتصادي إلى مستويات التوظيف الكلي، وتسعى في هذه المرحلة البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لتقليل جماح التضخم وسحب الكتلة النقدية الفائضة من الاقتصاد، وتعتبر هذه المرحلة هي نقطة تحول في اقتصاد الدولة، حيث ينتقل بعدها الاقتصاد من الصعود إلى الهبوط، ويستمر هذا الوضع إلى أن تحدث الظروف التي تسبب تباطؤ الإنتاج.

2-3- مرحلة الركود

وهي تبدأ بعد ذروة الاقتصاد وتنتهي عندما يتوقف الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الأخرى عن الانخفاض، ففي هذه المرحلة لا يشهد الاقتصاد نمواً؛ بدلاً من ذلك يتقلص، وعندما يتحول معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى حالة سلبية يدخل الاقتصاد في حالة ركود، يتم فيها تسريح الشركات للموظفين، وبذلك يرتفع معدل البطالة فوق المستويات العادية، وتبدأ الأسعار في الانخفاض، خلال هذه المرحلة تتراجع الأسعار مع تراجع الناتج المحلي أو الوطني، وخلالها يكون النشاط الاقتصادي في وضع انكماش، يتزايد فيها المخزون السلعي وتبدأ المبيعات في الانخفاض بسبب انخفاض الطلب،

وتصبح الدخل منخفضة، وتسجل معظم المؤشرات الاقتصادية قراءات سلبية، كما أن البنوك تتأثر وضعيتها المالية وتطلب قروضها من العملاء.

4-2- مرحلة الكساد

في هذه المرحلة يكون الإنفاق الاستهلاكي أقل مما يمكن نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الدخل النقدي، وتقلل الشركات الإنفاق على النمو، كما تسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لخفض سعر الفائدة نظرا لقلّة طلب المستثمرين على الاقتراض، حيث يسود بينهم حالة من التشاؤم حول مستقبل الأرباح.

ونتيجة لذلك تقوم البنوك بشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة. ويبدأ الناتج المحلي الإجمالي المتراجع في خفض معدل التغير السلبي، ويتحول في النهاية إلى إيجابي مرة أخرى. ويبدأ الاقتصاد في الانتقال من مرحلة الانكماش إلى مرحلة التوسع. توضح هذه المرحلة في الرسم البياني في عرض قاع المنحنى باعتباره أدنى نقطة في المنحنى. تبدأ دورة العمل مرة أخرى عندما يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة، ويتحرك المنحنى صعودا باستمرار.

3- أنواع الدورات الاقتصادية

يمكن تقسيم الدورات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع حسب معيار مدتها الزمنية إلى الدورة الصغرى، دورات الاستثمار، دورات طويلة

1-3- الدورات الصغرى:

وتسمى بدورات Kitchin نسبة لمؤسسها الاقتصادي الأمريكي Joseph Kitchin أو بدورة المخزون، وتتراوح مدتها في المتوسط 40 شهرا، (الكريم، 2017) حيث ارجع سببها إلى عوامل بסיكولوجية كما أن حصة التكنولوجيا في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج، وقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، وتستغرق مدتها من 3 سنوات إلى 5 سنوات وفقا "لجوزيف كيتشن"، وفي مرحلة الانتعاش الاقتصادي تقوم الشركات بالزيادة في نسبة الإنتاج وبمرور الوقت نجد أن السوق أصبح مغمورا بالسلع التي تتجاوز كميتها الطلب الموجود عليها، بعدها يبدأ الطلب في الانخفاض والأسعار في حالة انحدار والسلع تتراكم عند المنتجين.

مما يحدث تزايد الخسائر يدرك رواد الأعمال ضرورة البدء في تقليل الإنتاج الذي يؤدي إلى تسريح العمال مما يتسبب في زيادة أعداد العاطلين وانخفاض القدرة الشرائية مما يسبب في التدهور الاقتصادي والمعيشي.

2-3-الدورات المتوسطة الأجل:

حيث قدم الخبير الاقتصادي الفرنسي "كليمان يوجلار" رؤيته للدورة الاقتصادية التي تستمر من 7 إلى 11 سنة في المتوسط. تصف دورة Juglar نظريتها ليس فقط من حيث تقلبات العرض والطلب، مثل Kitchin، ولكن أيضًا من حيث الاستثمار. يُعتقد أنه يجب تغيير المعدات كل 10 سنوات في المتوسط. هذا يرجع إلى التقادم التكنولوجي التي عفا عليه الزمن والأجزاء البالية.

ومع ذلك، فإن عملية استبدال المعدات والاستثمار غير مستقرة للغاية، وبعد فترات الحفن الحادة لراس المال للأغراض الانتاجية، تبدأ فترة من الاستقرار النسبي. حيث تتفاعل في نفس الوقت أسواق الأسهم وأسهم الشركات بشكل عاطفي مع هذه التغييرات.

3-3-الدورات الطويلة الأجل:

وهي تتراوح ما بين 60 إلى 70 عاماً، وتتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، حيث أن الطلب الكلي أو الفعال لا يستطيع مجابهة العرض، مثل الكساد العالمي الكبير عام 1929م، والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يرجع النظام المالي الاقتصادي إلى ما كان عليه لعدة سنوات.

الدورات الاقتصادية "لكوندراتيف" (وتسمى أ ك- موجات) في الماضي تتراوح بين 40-60 سنة. يشرح المؤلف نظريته من خلال تغيير البنية التحتية الأساسية لاقتصاد السوق: مثل بناء الجسور والطرق والمباني والمؤسسات وغيرها. ويميز معظم المنظرين أمواج "كوندرييف" التالية بناءً على البيانات التاريخية:

- الدورة رقم 1 - من 1803 إلى 1841. مصانع الغزل والنسيج والاستخدام الصناعي للفحم وإنتاج الحديد.
- الدورة رقم 2 - من 1844 إلى 1896. تعدين الفحم، المعادن الحديدية، بناء السكك الحديدية، محرك البخار، تطوير النقل البحري، تطوير مناطق اقتصادية جديدة وتحول الزراعة
- الدورة رقم 3 - من 1891 إلى 1996 إلى 1945-1947. الهندسة الثقيلة والطاقة الكهربائية والكيمياء غير العضوية وإنتاج الصلب والمحركات الكهربائية وظهور الراديو والهاتف.

- الدورة رقم 4 -من 1945-47 إلى 1981-83. إنتاج السيارات والآلات الأخرى، الصناعة الكيميائية، تكرير البترول ومحركات الاحتراق الداخلي، ظهور المواد الاصطناعية، البلاستيك، أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية من الجيل الأول، الإنتاج الضخم.
- الدورة رقم 5 -من 1981-83 إلى 2018 (توقع). تطوير الإلكترونيات والمعالجات الدقيقة والروبوتات والحوسبة والليزر والاتصالات.
- الدورة رقم 6 -التنبؤ من عام 2018 إلى عام 2060 تقريبًا. تقارب المعلومات النانوية والبيولوجية والتقنيات المعرفي.

أسئلة حول النمو والدورات الاقتصادية

تمرين 01:

- 1- ماذا يقصد بالدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟
- 2- ما الفرق بين مختلف نماذج النمو الاقتصادي؟
- 3- ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟
- 4- أرسم شكل يوضح مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؟ مع شرح مبسط لكل مرحلة؟
- 5- فيما تتمثل أنواع الدورات الاقتصادية؟
- 6- ما العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والدورات الاقتصادية؟

تمرين 02:

ضع صحيح أو خطأ مع تعليل الإجابة.

- 1- يعبر منحى فيليبس عن العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تضخم الأجور.
- 2- البطالة الهيكلية هي البطالة الناتجة عن تغيير الوظائف من طرف العاملين عند التوظيف الكامل.
- 3- يعتقد النقديون أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار يمكن أن يكون راجعاً إلى عوامل مثل الانفاق الحكومي الزائد، السياسة المالية، وصدّامات العرض.
- 4- يعتمد النمو الاقتصادي على عاملين هما الموارد البشرية وتكوين رؤوس الأموال.
- 1- منافع النمو الاقتصادي تقتصر على تحسين مستويات المعيشة.
- 2- يعرف قانون اكيون على أنه لكل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاض في معدل البطالة بـ 1% تعمل بدقة تامة.
- 3- الكساد التضخمي يتعايش فيه التضخم المرتفع جنباً إلى جنب مع البطالة العالية.
- 4- حسب "كينز" فإن التضخم يتولد من ارتفاع التكاليف وليس من زيادة الطلب.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، نماذج النمو الاقتصادي، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2018
www.Nashiri.Net
- 2- محمد صلاح، الاقتصاد الكلي –محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة 2015-2016
- 3- عنتر بوتيار، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، السنة الثانية محاسبة، جامعة، محمد بوضياف لمسيلة السنة 2016-2017
- 4- عبلة عبد الحميد بخاري، مبادئ الاقتصاد الكلي، سنة 2010
- 5- محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي-مسائل وتمارين محلولة موجهة -2014-2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،
- 6- بوجين أ، ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية ملخصات شوم، ط3 الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة/مصر
- 7- احمد سلامة شمعون، مبادئ الاقتصاد الكلي، www.
- 8- محمد أحمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، جامعة صنعاء
- 9- يونس معبدي، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،
- 10- الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة موجهة لسنة الثانية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016
- 11- تومي صالح مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين محلولة، دار أسامة،
- 12- خالد لافي النيف، هناء محمد الحنيطي، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني،

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية، المجلة الأردنية الاقتصادية، العدد 1، 2018

- 13- شادي جمال الغرباوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين 2015،

- 1- Mme Grillo), Cours d'économie générale – macroéconomie, Année scolaire : 2016-2017. www.
- 2- KHEMAKHEM JAMEL, COURS DE MACROECONOMIE, [www](http://www.)
- 3- K. Schubert, MACROECONOMIE : LA CROISSANCE, Université Paris 1 Panthéon—Sorbonne, 2011—2012*
- 4- David Guerreiro, INTRODUCTION A L'ANALYSE MACROECONOMIQUE, Université Paris 8, Année 2015-2016
- 5- David de la Croix, ECON 2125 – Macroéconomie, Janvier 2004, [www](http://www.)

- 6- M.ABDELLAOUI, Macro-économie, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah ; Année universitaire 2014-2015www
- 7- François Kabeya kalala, cours de macroéconomie, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Kinshasa, année 2005
- 8- Lionel Artige, L'équilibre macroéconomique keynésien : le modèle IS/LM, HEC – Université de Liège, www
- 9- Pierre-Alain Muet, La modélisation macroéconomique : une étude de la structure et de la dynamique des modèles macro économétriques, www
- 10- Jean Magnan de Bornier, Les modèles macroéconomiques, www
- 11- Blanchard & Cohen, Analyse économique macro, HEC Lausanne, 2005/2006, www
- 12- C. Hurlin, Macroéconomie Le Modèle Keynésien Simple, Université Paris IX Dauphine, Année 2001/2002 www.
- 13- Mathias Thoenig, Analyse économique : Macroéconomie, Automne 2016
- 14- Sophie brana Marie-Claude bergouignan , Macroéconomie, 5e édition,www

ثالثًا: باللغة الانجليزية

- 1- Oliver Blanchard, David R Johnson, Macroeconomics, sixth edition, www.

الانترنت:

-1

... هارفارد بزنس - (Fisher Equation) "شرح معنى" معادلة فيشر

› <https://hbrarabic.com> المفاهيم-الإدارية ، معادلة-فيشر 2022/05/13

2- عزه غانم The Economic Society

3- نماذج النمو الاقتصادي univ-oeb.dz

› <http://tele-ens.univ-oeb.dz> resource

2023/05/17

نِعْمَتٌ مِّنَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ أَتَىٰكُمُ الْمَوْلَىٰ
وَالْغَنَىٰ وَالْجَبَلُ